المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2014

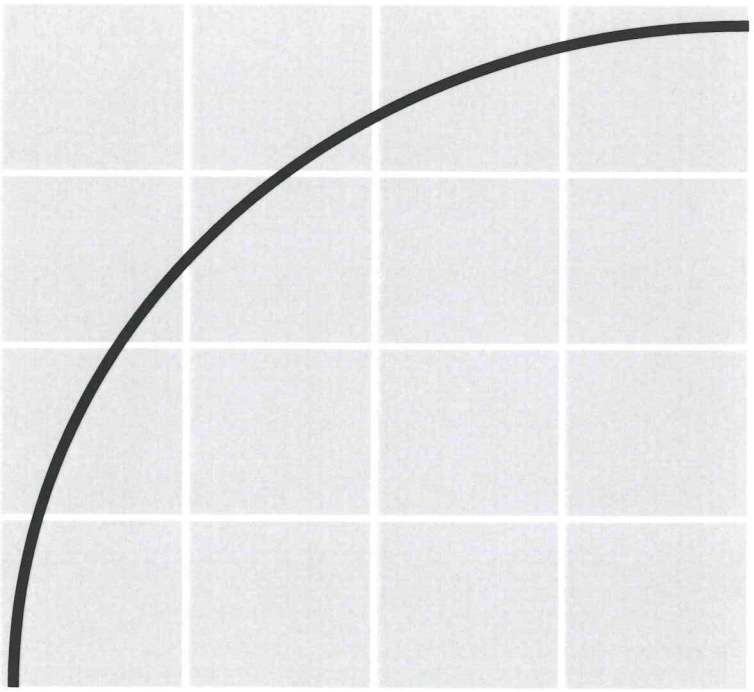

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

35

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

صندوق الاستثمار الفلسطيني

شباط، 2014

تقديـــــــم

يتم إصدار ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** بالتعاون بين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. و**المراقب** هو تقرير فصلي/ ربعي يتابع تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة كل ثلاثة أشهر، ويتيح متابعتها ومقارنتها خلال تلك الفترات. من ناحية أخرى، ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، فإن مقارنة الأداء الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة لا تعكس دائماً نزعات تبدل حقيقية ذات دلالة. لذلك من المحبذ إجراء المقارنات بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهذا أيضاً ما تتيح السلاسل الاحصائية الربعية التي يوفرها **المراقب** فرصة القيام به.

يتناول هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث (تموز – أيلول) من العام 2013. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل. كذلك يقدم العدد تحليلاً لمؤشرات أخرى تدل على مستوى النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث، مثل كميات الاسمنت المستوردة، وأعداد السيارات الجديدة المسجلة خلال الربع. ويلاحق المراقب أيضاً تطور الأسعار (معدل التضخم، أو تحولات القوة الشرائية بالشيكل) إلى جانب تحولات القوة الشرائية بالدولار والدينار خلال الربع الثالث من العام. ويوفر العدد تغطية شاملة للقطاع المصرفي ، بما فيها مبالغ الايداعات والقروض وأرباح المصارف، إلى جانب حركة بيع وشراء الأسهم في البورصة. أخيراً، هناك عرض لموازين العلاقات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث 2013: الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وحركة رؤوس الأموال سواء كانت لأغراض الاستثمار أو الايداع.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضا على عشرة صناديق تحليلية تعالج قضايا اقتصادية تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، الاقتصاد الفلسطيني.

نأمل أن يتابع ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات الربعية التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في دعم المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

نبيل قسيس	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي **4**

صندوق 2: اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين **5**

2- سوق العمل **7**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 7

2-2 البطالة 10

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 12

2-4 الأجر وساعات العمل 13

صندوق 3: ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي **14**

3- المالية العامة **15**

3-1 الإيرادات والمنح 16

صندوق 4: موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها **16**

3-2 النفقات العامة 19

3-3 الفائض/العجز المالي 20

3-4 تراكم المتأخرات 21

3-5 إيرادات المقاصة (اساس التزام) 21

3-6 الدين العام الحكومي 22

صندوق 5: مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟ **23**

4- القطاع المصرفي **24**

4-1 مؤشرات أداء المصارف 28

4-2 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض 30

4-3 حركة المقاصة بين المصارف 30

4-4 الانتشار المصرفي 31

4-5 مؤسسات الإقراض المتخصصة 31

صندوق 6: الاجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية! **34**

5- مؤشرات الاستثمار **35**

5-1 تسجيل الشركات 35

5-2 رخص الأبنية في فلسطين 37

5-3 استيراد الإسمنت 38

5-4 تسجيل السيارات 38

5-5 النشاط الفندقي 39

صندوق 7: كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات دورية حادة **39**

صندوق 8: فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال" 41

6- الأسعار والقوة الشرائية 44
6-1 أسعار المستهلك 44
6-2 أسعار المنتج والجملة 45
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 46
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 46
صندوق 9: مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الواسطة ولكن 3% فقط استخدموها 47

7- التجارة الخارجية 48
7-1 الميزان التجاري 48
7-2 ميزان المدفوعات 49
7-3 الأرصدة والاستثمارات الدولية والدين الخارجي 2012 50
صندوق 10: العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي 52

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2012 54

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,752 مليون دولار خلال الربع الثالث 2013، مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعا بنسبة 2.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2013 بمقدار 2% مقارنة مع الربع الثاني وبمقدار 0.4% مقارنة مع الربع المناظر. أما بالنسبة للإنفاق فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2013 نحو 2,217 مليون دولار، أو ما يعادل 126% من الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 900 ألف في الربع الثاني 2013 إلى 886 ألف في الربع الثالث 2013. توزع العاملون حسب مكان العمل على 57.8% في الضفة الغربية و30.5% في قطاع غزة، و11.7% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في فلسطين من 20.6% خلال الربع الثاني 2013 ليصل إلى 23.7% في الربع الثالث 2013. من جهة أخرى، انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين بحوالي 6.6% في القطاع ليصل إلى 59.3 شيكل في الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع الثاني، في حين ظل على حاله تقريبا في الضفة (88.3 شيكل). بالمقابل ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.8% ووصل إلى 179 شيكل تقريباً.

المالية العامة: شهد إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) ارتفاعاً بنحو 36.7% في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المنح المقدمة لدعم الموازنة لتبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الربع السابق من العام. كذلك، شهد إجمالي النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 3.4% خلال نفس الفترة، نتيجة لارتفاع نفقات الأجور وغير الأجور. ونظراً لعدم زيادة الإيرادات المحلية بنفس النسبة ارتفع العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات) ليصل إلى 736 مليون شيكل، أو ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، أدى الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية في هذا الربع إلى تحقيق فائض في رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 627 مليون شيكل على الأساس النقدي. ولكن الحساب على أساس الالتزام يدلل على استمرار العجز الكلي في الموازنة، حتى بعد المنح والمساعدات، والذي بلغ 217 مليون شيكل في الربع الثالث.

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 3.4% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر، ليبلغ نحو 4,404 مليون دولار. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (71%). وقد هيمنت القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر من التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 29% وبقيمة 876 مليون دولار. كذلك، ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 4.5% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8,181.3 مليون دولار. وقد بلغ صافي دخل (أرباح) المصارف المرخصة في فلسطين 40.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث مقارنة بنحو 32.4 مليون دولار في الربع السابق، وهو ما يشكل نمواً بمقدار 24%.

بورصة فلسطين: بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 نحو 43.9 مليون سهم، وهذا نفس العدد تقريباً في الربع السابق (43.7 مليون سهم). في المقابل، انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 18% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 65.6 مليون دولار. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تقدم بمقدار 17.64 نقطة عن إغلاق الربع السابق، وبمقدار 24.4 نقطة عن إغلاق الربع المناظر من العام 2012.

مؤشرات الاستثمار: يلاحق *"المراقب"* ظروف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية عبر أربعة مؤشرات، هي:

- **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 302 شركة، وهذا يشكل انخفاضاً بمقدار 92 شركة مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بمقدار 17 شركة مقارنة مع الربع

المناظر من العام 2012. وقد بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 130 مليون دينار أردني.

- **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** انخفض عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 11.3% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الثالث من العام 2013 ليصل إلى 4,582 وحدة سكنية. من جهة أخرى، انخفضت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 13 ألف طن خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 13.1 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012. وفي الضفة الغربية ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى 327.5 ألف طن خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 292.4 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012.

- **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت لأول مرة في الضفة الغربية 4,000 سيارة خلال الربع الثالث من العام 2013. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 وارتفاعاً بنحو 22% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

- **النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 107 فنادق في نهاية الربع الثاني من العام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013 نحو 135.8 ألف نزيلاً، أقاموا نحو 321 ألف ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2012 انخفض عدد النزلاء بنسبة 7.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 0.93% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كذلك، سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.5% خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، تراجعت القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية بنحو 2.2% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق. وهذا يعادل نفس التراجع في القوة الشرائية للدينار أيضاً نظراً لثبات سعر الصرف بين الدولار والدينار الأردني.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 985 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2013. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 299 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2013، ويمثل هذا 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. انخفض العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث بشكل ملحوظ عن الربع السابق بمقدار 296.8 مليون دولار، وبنسبة أكبر مقارنة بالربع المناظر. ويعزى هذا إلى الارتفاع الملحوظ في ميزان التحويلات الجارية، وبشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المقبوضة من الخارج لصالح الحكومة (معظمها من مساعدات الدول المانحة). كذلك طرأت زيادة على ميزان الدخل بلغت نحو 30 مليون دولار خلال الربع الثالث، جاء معظمها من الارتفاع في دخل العمال الفلسطينيين في الخارج، والذي وصل إلى 337.7 مليون دولار.

الأرصدة الدولية والدين الخارجي 2012: تشير النتائج الأولية إلى أن صافي الاستثمار والأرصدة الدولية لفلسطين عام 2012 بلغت حوالي 667 مليون دولار. بلغ إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج 5,262 مليون دولار. وقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 4.4%. بالمقابل، بلغ إجمالي الخصوم الأجنبية في فلسطين حوالي 4,595 مليون دولار شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.8% منها. أما إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين فلقد بلغ حوالي 1,601 مليون دولار، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%.

مواضيع الصناديق: يحتوي هذا العدد من المراقب على 10 صناديق تناقش وتعرض مواضيعاً مختلفة:

إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي: يستعرض هذا الصندوق تقريراً أعده مكتب منظمة الأغذية والزراعة الدولية حول الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة

المنخفض الجوي "أليكسا" الذي اجتاح المنطقة في مطلع شهر كانون الأول 2013. قدّر التقرير إجمالي الخسائر التي أصابت القطاع الزراعي نتيجة هذا المنخفض بنحو 69 مليون دولار، 23 مليون دولار خسائر من التدمير الذي أصاب ثروات القطاع و46 مليون دولار خسائر الإنتاج والمنتجات.

اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين: يستعرض هذا الصندوق أهم النتائج التي جاءت في تقريرين صادرين عن مؤسسة أوكسفام في الأعوام 2010 و2013، يتناولان واقع قطاع زيت الزيتون في فلسطين. تدل المعلومات المتاحة أن ما يقارب 51% من مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين مزروعة بأشجار زيتون. وتصل القيمة المضافة لقطاع الزيتون 5.4 مليون دولار سنوياً. كذلك يساهم القطاع بنحو 100 مليون دولار أو 25% من الدخل الزراعي في فلسطين.

ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي: يتناول هذا الصندوق بشكل موجز أهم ما جاء في محاضرة ألقاها الاقتصادي البارز ستانلي فيشر (الحاكم السابق لبنك إسرائيل ونائب حاكم المصرف الفيدرالي الأمريكي حالياً) عن آفاق الاقتصاد الإسرائيلي. امتدح فيشر في هذه المحاضرة أداء الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه حذر من الخطر الديمغرافي الذي سيكون له بالغ الأثر على الاقتصاد في السنوات القادمة. كذلك، حذر فيشر من تدني الإنجازات في النظام التعليمي الإسرائيلي، وتدني موقع إسرائيل في اختبارات جودة التعليم الدولية.

موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها: يتناول هذا الصندوق، بشكل موجز، مسألة موسمية الإيرادات الضريبة في الأراضي الفلسطينية، إذا لا تتوزع هذه الإيرادات بشكل منتظم على امتداد أشهر السنة. كذلك يشير الصندوق إلى مسألة تدني مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات العامة المحلية، وفي هذا السياق يتناول الصندوق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل زيادة الإيرادات الضريبية عبر رفع كفاءة التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي.

مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟: وقعت الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية في 9 كانون أول 2013 مذكرة تفاهم لتقاسم المياه. وتتضمن هذه المذكرة على الخطوط العريضة لثلاث مبادرات. يستعرض هذا الصندوق الخطوط العامة لهذه المذكرة ويناقش علاقتها بمشروع "قناة البحرين" السابق، حيث تضاربت المعلومات حول ما إذا كان هذا مشروعاً جديداً أم خطوة أولى ومقدمة للمشروع القديم الذي واجه معارضة قوية من أوساط مختلفة.

الأجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!: يلخص هذا الصندوق نتائج دراسة صدرت حديثاً عن معهد ماس تتناول القطاع غير المنظم. تعرّف الدراسة القطاع غير المنظم بأنه القطاع الذي لا تقوم مؤسساته/ منشآته بدفع ضرائب والتي تقوم بالإنتاج التجاري. وتشير الدراسة إلى كبر حجم هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية. كذلك تشير الدراسة إلى وجود فوارق من جهة وتشابه من جهة أخرى بين القطاعين المنظم وغير المنظم. إذ على الرغم من أن العاملين في القطاع غير المنظم أقل تعليماً من العاملين في القطاع المنظم إلا أن نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى بين العاملين في القطاع غير المنظم تبلغ 31% وهي نسبة عالية وليست بعيدة كثيراً عن نسبتهم في القطاع المنظم (45%). ومن النتائج الملفتة للنظر التي توصلت لها الدراسة عدم وجود فوارق بين أجور عمال القطاع المنظم وغير المنظم عند تحييد الاختلاف في خصائص العمال (مثل التعليم، الخبرة ومكان الإقامة وغيرها)، على عكس ما هو عليه الامر في الدول المختلفة.

كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات حادة دورية: يتناول هذا الصندوق أزمة الكهرباء التي اندلعت في قطاع غزة مجدداً في مطلع شهر تشرين الأول الماضي، والتي نجم عنها مشاكل جدية هددت القطاع الصحي والتعليمي والحياة اليومية للسكان. ويشير الصندوق إلى أن أزمة الكهرباء في قطاع غزة ليست جديدة بل هي مشكلة مزمنة، وتعود إلى أسباب بنيوية، وأسباب سياسية، وأسباب تجارية، بالإضافة إلى أسباب اقتصادية. يستعرض الصندوق ببعض التفصيل محاولات الحل التي تمت أو اقترحت من أجل تخفيف الأزمة والمشاكل التي اعترضتها. كما يؤكد على أن ما تم حتى الآن ليس سوى إجراءات تسكينية لا ترقى إلى أن تكون حلاً على المدى الطويل، ولا حتى على المدى المتوسط.

فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال": يتناول هذا الصندوق تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" الذي يصدر عن البنك الدولي سنوياً وهو تقرير يغطي أحوال ممارسة الأعمال في العديد من الدول في أنحاء العالم. ويهدف الصندوق بشكل أساسي إلى تناول مبررات قياس "سهولة ممارسة الأعمال"، وإلى توضيح المنهجية التي يستخدمها التقرير لتصنيف الدول تنازلياً على هذا المؤشر. قفزت فلسطين 7 خطوات إلى الأمام في تقرير العام 2014 مقارنة بالعام السابق عليه. وجاء هذا التقدم على الرغم من أن موقع فلسطين في 5 من أصل المؤشرات العشرة قد تراجع بين الدول. ويذكر أن هذا التراجع ناتج عن تقدم الدول الأخرى في هذه المجالات فيما بقي الوضع على حاله بالنسبة لفلسطين. في المقابل حققت فلسطين تقدماً مرموقاً (39 مركز) على مؤشر "البدء بالمشروع". ويعود السبب وراء ذلك التقدم إلى إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل الشركات.

مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الواسطة ولكن 3% فقط استخدموها: يستعرض هذا الصندوق نتائج مسح واقع الفساد في الأراضي الفلسطينية الذي أجراه مؤخراً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يتكون المسح من جزأين: الأول يستطلع تصورات الأفراد والأسر لواقع الفساد وانتشاره، والآخر يستطلع تصورات الموظفين العموميين. تشير نتائج المسح الأول أن الغالبية لديهم صورة "غير دقيقة" لماهية الفساد حسب التعريف القانوني للفساد. ومن بين النتائج أيضاً، أشار 93% من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام مقابل 86% أشاروا إلى وجودها في القطاع الخاص والقطاع المنظمات غير الحكومية. ومن النتائج الملفتة في كلا المسحين وجود فجوة واسعة بين تصورات الأفراد عن وجود الفساد في الأراضي الفلسطينية وبين خبراتهم الشخصية والعملية، وهي ملاحظة أكدت عليها أبحاث سابقة للبنك الدولي أيضاً. على سبيل المثال، في حين قال 93% من المبحوثين أن هناك واسطة في القطاع العام، إلا أن 20% فقط قالوا أنهم تعرضوا فعلاً لفعل فساد أو كانوا شهوداً عليه خلال العامين الماضيين.

العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي: يتناول هذا الصندوق دراسة صادرة عن مركز الأبحاث في بنك إسرائيل بعنوان "فترات النمو المستمر وأداء السياسة الاقتصادية الكلية في إسرائيل". تهدف الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1960-2006 وذلك للإجابة على سؤال أساسي: هل كانت تحولات النمو التي شهدها الاقتصاد خلال فترات معينة نتيجة لعوامل خارجية المنشأ (exogenous) لا سيطرة للسياسة الاقتصادية عليها أم نتيجة لصواب السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو) التي طبقتها الحكومة؟ وتتوصل الدراسة إلى أن العوامل البرانية الخارجية، هي التي حكمت أداء الاقتصاد الإسرائيلي. في حين كان دور العوامل السياساتية، مثل الإدارة الاقتصادية الكلية والاستثمار العام

1- الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. وجاء هذا حصراً من انخفاض الناتج المحلي في قطاع غزة بمعدل 4.7%. ونظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو 2.6% في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع الثالث 2012. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الثالث 2013 انخفاضاً بمقدار 2% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013، وانخفاضاً بنسبة 0.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (أنظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)*

المؤشر	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**	**1,733.2**	**1,644.8**	**1,775.4**	**1,752.3**
- الضفة الغربية*	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1,302.8	1,180.4	1,288.1	1,287.8
- قطاع غزة	413.9	470.7	451.8	430.4	464.4	487.3	464.5
ن.م.ج للفرد (دولار)	**400.2**	**435.2**	**420.4**	**423.5**	**398.9**	**427.4**	**418.7**
- الضفة الغربية*	499.4	536.1	521.0	536.8	483.1	523.6	520.0
- قطاع غزة	255.0	287.5	273.6	258.4	276.4	287.6	271.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

بنية الناتج المحلي

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2013 والربع المناظر من العام 2012 فيمكن استخلاص الملاحظات التالية (أنظر الجدول 1-2): ارتفاع حصة الصناعة التحويلية بمقدار 10%، وارتفاع حصة النقل والتخزين بمقدار 16.7%. بالمقابل فإن حصة قطاع الزراعة انخفضت في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.7%، في حين انخفضت مساهمة قطاع الإنشاءات بنحو 4.1%. عدا ذلك ظلت بنية الناتج المحلي الإجمالي على حالها.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة
في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**4.4**	**5.1**	**4.3**	**5.7**	**3.9**	**4.4**	**4.1**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**11.8**	**11.8**	**12.1**	**11.9**	**12.3**	**13.0**	**13.4**
- التعدين واستغلال المحاجر	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.8	0.8
- الصناعات التحويلية	9.4	9.6	9.8	9.9	9.9	10.7	10.7
- إمدادات الكهرباء والغاز والتكييف	1.5	1.4	1.5	1.3	1.6	1.4	1.7
- إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2

النشاط الاقتصادي	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإنشاءات	**12.9**	**15.6**	**14.5**	**13.1**	**15.8**	**16.4**	**13.9**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**14.4**	**14.0**	**13.9**	**13.7**	**13.1**	**13.1**	**14.0**
النقل والتخزين	**2.0**	**1.9**	**1.8**	**1.6**	**1.9**	**2.1**	**2.1**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.3**	**3.1**	**3.2**	**3.3**	**3.5**	**3.3**	**3.4**
المعلومات والاتصالات	**7.0**	**6.7**	**7.1**	**6.8**	**6.5**	**6.3**	**6.5**
الخدمات	**20.6**	**19.1**	**18.9**	**21.6**	**19.7**	**19.9**	**19.8**
– أنشطة خدمات الإقامة والطعام	0.6	0.7	0.7	0.7	0.6	0.8	0.7
– الأنشطة العقارية والايجارية	4.3	3.6	4.0	4.6	3.6	3.9	4.0
– الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.1	1.0	0.9	1.3	1.1	1.0	0.8
– أنشطة الخدمات الإدارية والمساندة	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	0.6	0.9
– التعليم	8.0	7.8	7.1	8.4	8.0	7.9	7.8
– الصحة والعمل الاجتماعي	3.7	3.5	3.3	4.0	3.9	3.7	3.7
– الفنون والترفيه والتسلية	0.6	0.5	0.6	0.5	0.3	0.3	0.3
– أنشطة الخدمات الأخرى	1.7	1.5	1.6	1.6	1.6	1.7	1.6
الإدارة العامة والدفاع	**12.1**	**11.6**	**12.2**	**11.6**	**12.4**	**11.4**	**11.5**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	**-2.5**	**-2.3**	**-2.4**	**-2.5**	**-2.7**	**-2.6**	**-2.6**
الرسوم الجمركية	**6.0**	**5.3**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**5.9**	**6.7**
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**7.9**	**8.0**	**8.2**	**6.9**	**7.3**	**6.7**	**7.1**
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الإنفاق على الناتج المحلي

يعرض الجدول 1–3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2012 والأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + صافي الصادرات(الصادرات – الواردات) = الناتج المحلي الإجمالي

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

والأرقام بالنسبة للربع الثالث من العام 2013 بمليار الدولارات هي:

	مليون دولار
الاستهلاك الخاص والمؤسساتي	1,678
الاستهلاك الحكومي	538
الاستثمار (تكوين رأسمالي اجمالي)	239
الصادرات	314
الواردات (–)	(1,018)
الناتج المحلي الإجمالي	**1,752**

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي حسب أنماط الإنفاق في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار

فئة الاستخدام	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**2,125.5**	**2,213.6**	**2,223.0**	**2,162.0**	**2,060.4**	**2,225.0**	**2,216.8**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,602.5	1,602.6	1,679.7	1,552.0	1,534.4	1,657.9	1,630.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	464.1	541.9	486.1	535.0	485.7	525.0	538.7
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	58.9	69.1	57.2	75.0	40.3	42.1	47.8
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**232.0**	**297.4**	**264.9**	**279.7**	**231.2**	**262.0**	**239.1**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	292.7	386.1	341.6	332.6	299.4	360.6	310.1
- المباني	237.6	325.1	282.0	276.1	243.1	298.6	251.3
- غير المباني	55.1	61.0	59.6	56.5	56.3	62.0	58.8
التغير في المخزون	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-68.2	-98.4	-71.0
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-755.8**	**-756.5**	**-780.0**	**-708.5**	**-646.8**	**-711.8**	**-703.6**
الصادرات	223.7	302.9	279.5	284.2	316.2	339.2	314.4
- السلع	145.4	222.1	193.1	199.9	244.2	264.3	244.0
- الخدمات	78.3	80.8	86.4	84.3	72.0	74.9	70.4
الواردات	979.5	1,059.4	1,059.5	992.7	963.0	1,051.0	1,018.0
- السلع	846.6	916.8	919.1	857.4	838.3	918.1	892.8
- الخدمات	132.9	142.6	140.4	135.3	124.7	132.9	125.2
الناتج المحلي الإجمالي	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**	**1,733.2**	**1,644.8**	**1,775.4**	**1,752.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود قراءة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 26.5% في الربع الثالث من العام 2013. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث من العام 2013 بين 73.5% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و24.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2.2% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ✧ انخفاض الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 2.9% بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012، مقابل ارتفاع بنحو 10.8% في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي. أما الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح فلقد انخفض بنحو 16.4% خلال نفس الفترة.
- ✧ انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 9.7% بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012. كذلك هبط الاستثمار بمقدار 8.8% في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق عليه.
- ✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012 بنسبة 12.5%.
- ✧ انخفاض الواردات من السلع والخدمات بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012 بمقدار 3.9%.

صندوق 1: إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي

في الأيام الأربعة بين 11 و14 كانون الأول 2013 اجتاح إعصار "اليكسا" الأراضي الفلسطينية جالباً معه ثلوجاً كثيفة في الضفة الغربية وأمطاراً غزيرة في قطاع غزة. بلغت كمية الأمطار التي هبطت في الضفة الغربية في تلك الأيام الأربعة 270 ملم، وهذا يعادل مابين 15-56% من معدل الأمطار السنوي. أما في القطاع فإن ما هبط في الأيام الأربعة بلغ 256 ملم، أو ما بين 33-61% من المعدل السنوي. وترافق مع هبوط الأمطار والثلوج رياح عاتية بلغت سرعتها 80 كم في الساعة، وغطت الثلوج 41% من مساحة الضفة الغربية، وبشكل خاص محافظات الخليل ورام الله ونابلس.

أدى هذا الظرف المناخي الاستثنائي، الذي لم تشهد المنطقة مثيلاً له منذ العام 1953، إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي الضعيف والمثقل بالأعباء أصلاً في كل من الضفة والقطاع. ولقد قام مكتب منظمة الأغذية والزراعة الدولية بتقدير هذه الخسائر في تقرير تم نشره في مطلع العام الحالي[1].

قسم التقرير الخسائر الزراعية التي نتجت من الإعصار إلى ثلاثة أنواع:

- ✧ خسائر من التدمير الذي أصاب المنشآت (مثل البيوت البلاستيكية والحظائر والمكائن وتجهيزات الري، والحيوانات والأسمدة والمحاصيل المخزنة والأشجار)
- ✧ الخسائر الاقتصادية المتولدة من فقدان الدخل الذي كان يمكن أن يتحقق على امتداد العام نتيجة تدمير البيوت البلاستيكية والأشجار المثمرة ونفوق الحيوانات، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن انخفاض الإنتاجية الزراعية.
- ✧ الأثر الاقتصادي العام (الماكرو). ويتمثل هذا في انحدار القيمة المضافة للقطاع الزراعي بشكل عام، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخسارة فرص العمل والتشغيل في القطاع بسبب الإعصار.

قدّر التقرير إجمالي الخسائر التي أصابت القطاع الزراعي نتيجة الإعصار بنحو 69 مليون دولار. ويتوزع هذا المبلغ بين 23 مليون دولار خسائر من التدمير الذي أصاب ثروات القطاع و46 مليون دولار خسائر الإنتاج والمنتجات. وذكر التقرير أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي سوف تنخفض بمقدار 6% (7% في الضفة و5% في غزة). كما نوّه التقرير إلى الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار بعض المواد والمنتجات الغذائية (خصوصاً البندورة والخيار والدجاج والبيض) إثر اندلاع الإعصار في كل من أسواق الضفة والقطاع.

ولقد قامت منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال الأمن الغذائي، وبالتعاون مع وزارة الزراعة بتصميم برنامج مساعدات للقطاع الزراعي الفلسطيني يشتمل على أولويتين، وهما إنقاذ الثروة الحيوانية عبر دعم إعادة تشييد الحظائر وإعادة تأهيل البيوت البلاستيكية للحيلولة دون الخسارة الكلية للموسم. وذكر التقرير أن المنظمات العاملة في حقل الأمن الغذائي في الضفة والقطاع حولت مبلغ 1.5 مليون دولار من ميزانياتها المتاحة إلى برنامج الإنقاذ هذا. كما قدمت هذه المنظمات طلبات إلى الهيئات الدولية للحصول على 3.3 مليون دولار، وهو المبلغ الإضافي اللازم لتمويل برنامج الإنقاذ الطارئ.

[1] FAO: "Winter Storm *Alexa* Damage Assessment and Response. West Bank and Gaza Strip", 14 January 2014. http://www.ldf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=8001

صندوق 2: اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين

أصدرت مؤسسة "اوكسفام" في تشرين أول 2013 تقريراً بعنوان "صناعة زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة"[2]، وكانت المؤسسة ذاتها قد أصدرت في عام 2010 تقريراً آخراً بعنوان "الطريق إلى زراعة الزيتون: تحدي تنمية اقتصاد زيت الزيتون في الضفة الغربية"[3]. يتناول التقريران واقع قطاع زيت الزيتون في فلسطين، وأهمية القطاع والتحديات التي تحول دون تنميته، والسبل المتاحة لمواجهة هذه التحديات. يسلط هذا الصندوق الضوء على أهم النتائج وأحدث الأرقام التي صدرت في كلا التقريرين.

تستحوذ زراعة الزيتون في فلسطين على أهمية زراعية كبيرة، إذ أن ما يقارب 51% من مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين مزروعة بأشجار زيتون (نحو ثمانية ملايين شجرة زيتون). ويعتبر قطاع زيت الزيتون من القطاعات الهامة للاقتصاد الفلسطيني وتصل القيمة المضافة له 5.4 مليون دولار سنوياً. كذلك يساهم القطاع بنحو 100 مليون دولار أو 25% من الدخل الزراعي في فلسطين, ويمثل مصدر دخل أساسي لحوالي 100 آلف عائلة فلسطينية. كذلك فإن قطاع زيت الزيتون يسهم في توفير فرص عمل كبيرة خاصة في مواسم قطف الزيتون.

كمية الزيت المدروس

يعاني إنتاج الزيت في فلسطين من مشكلة تذبذب الإنتاج من موسم لآخر. فهناك مواسم يكون الإنتاج فيها وفيراً (سنة ماسية) ومواسم أخرى يكون الإنتاج فيها ضعيفاً (سنة شلتونية). يصل الإنتاج في الموسم الجيد إلى نحو 34,000 طن مقابل 5,000 طن في موسم الإنتاج "الشلتوني". وفي مواسم الإنتاج الوفيرة يشكل قطاع زيت الزيتون 15%–19% من قيمة الإنتاج الزراعي. ويبين الشكل التالي كمية الزيتون وزيت الزيتون التي تم إنتاجها في الأراضي الفلسطينية خلال 2003–2012.

شكل 1: كمية الزيتون المدروس، والزيت المستخرج خلال السنوات 2003–2012

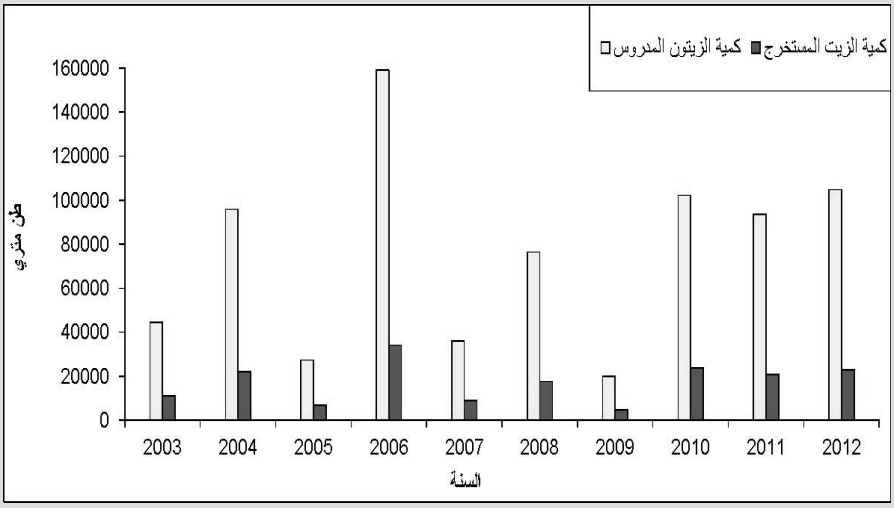

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح معاصر الزيتون 2011. رام الله– فلسطين.

السوق المحلي هو المستهلك الأكبر لزيت الزيتون الفلسطيني, نحو 12,000 طن سنوياً. هذا على الرغم من أن متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون هبط من 10 كغم إلى 4 كغم في السنة خلال الـ 25 سنة الماضية, ويرجع هذا الانخفاض لأسباب عدة أهمها الاستهلاك المتزايد للزيوت المستوردة من الخارج. ويحدث هذا بشكل خاص في مواسم الإنتاج الضعيف, حين ترتفع أسعار زيت الزيتون بشكل ملحوظ مما يدفع المستهلكين إلى التوجه نحو الزيوت الأقل سعراً كزيت الذرة وعباد الشمس.

[2] The Olive Industry in the Occupied Palestine Territory the Food Security Sector (2013): http://www.ldf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=7780, Oxfam, October.

[3] The Road to Olive Farming (2010): http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/the-road-to-olive-farming-challenge-to-developing-the-economy-of-olive-oil-in-t-115032, Oxfam, October.

صادرات وواردات فلسطين من زيت الزيتون 2008-2011

بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال الأعوام 2008-2011 ما يقارب 12,000 ألف دولار سنوياً. وامتاز العام 2011 بأعلى قيمة صادرات 16.4 مليون دولار، أو ما نسبته 2.3% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية. في حين كان العام 2009 هو الأسوأ تصديرياً ويعود ذلك لانخفاض الإنتاج في ذلك العام. ويبين الشكل 2 قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال السنوات الأخيرة.

شكل 2: قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون
في فلسطين 2008- 2011

ألف دولار

العام	الصادرات	الواردات
2008	11,493	171
2009	7,525	332
2010	13,806	540
2011	16,450	790

المصدر:
http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

دول الخليج العربي هي أهم المستوردين لزيت الزيتون الفلسطيني، ففي العام 2011 استوردت السعودية والإمارات ما قيمته 5.7 مليون دولار من زيت الزيتون (نحو 35% من إجمالي صادرات زيت الزيتون في ذلك العام). تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بين مستوردي الزيت الفلسطيني، إذ بلغت قيمة مستوردتها 2.9 مليون دولار في العام 2011 (نحو 18% من إجمالي صادرات زيت الزيتون في ذلك العام). أما بالنسبة للواردات فإن قيمتها بلغت 790 ألف دولار في العام 2011، أو نحو 6% من قيمة الصادرات.

هناك عدة عوامل هامة تؤثر على تصدير الزيت الفلسطيني وتقلل من قدرته التنافسية في الأسواق العالمية. من بين هذه العوامل عدم مطابقة الزيت الفلسطيني للمعايير المطلوبة في الأسواق الخارجية, والممارسات الإسرائيلية على المعابر التي تؤدي إلى التأخير في أوقات تسليم البضائع مما يزيد من تكلفة النقل والعمال وبالتالي التأثير على السعر والجودة. رغم هذه التحديات هناك آفاق واعدة لتصدير الزيت الفلسطيني إذا حصل تطوير فعلي للإنتاجية إلى جانب تطوير القدرات التسويقية. خصوصاً مع وجود اتفاقيات تجارية كثيرة مع دول عديدة تعطي للمنتج الفلسطيني ميزة تفضيلية. على سبيل المثال هناك اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي تسمح بتصدير3,000 طن من زيت الزيتون دون رسوم جمركية.

تواجه زراعة الزيتون في فلسطين عدة مشاكل على عدة مستويات, المستوى الإنتاجي والمستوى التسويقي والمستوى التقني. فعلى الصعيد الإنتاجي يعاني قطاع زيت الزيتون من عدم توفر تمويل كافي لدعم القطاع, ومن ضعف الإطار المؤسسي والفعالية المحدودة للمؤسسات التنظيمية للقطاع. وعلى المستوى التسويقي فإن معظم تجار الزيتون تقليديون وتجار جملة يركزون على السوق المحلي ولديهم خبرة محدودة في أساليب التعبئة والتغليف والتوزيع المتطورة. أما على المستوى التقني فهناك إشكاليات تتعلق بمواعيد القطاف وأدوات القطاف والتخزين والدرس (العصر)[4].

[4] أنظر الصندوق في العدد الماضي من المراقب (34) الذي يتناول المشاكل التقنية في معاصر زيت الزيتون في الضفة الغربية.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 43.6% مقارنة مع 43% في الربع الثاني من العام 2013 و43.4% في الربع المناظر من العام 2012. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت النسبة في الضفة 44.9%، في حين لم تتعد 41.4% في قطاع غزة خلال الربع الثالث 2013. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (15.8% مقارنة مع 17.8%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2012- الربع الثالث 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0	44.4	44.9
قطاع غزة	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5	40.4	41.4
الضفة والقطاع	**43.4**	**43.6**	**43.4**	**43.9**	**43.6**	**43.4**	**43.0**	**43.6**
ذكور								
الضفة الغربية	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3	70.9	71.3
قطاع غزة	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0	64.8	66.4
الضفة والقطاع	**68.9**	**69.2**	**69.1**	**69.2**	**69.1**	**69.0**	**68.7**	**69.5**
إناث								
الضفة الغربية	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0	17.3	17.8
قطاع غزة	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4	15.4	15.8
الضفة والقطاع	**17.3**	**17.3**	**17.1**	**17.9**	**17.4**	**17.1**	**16.6**	**17.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 900 ألف في الربع الثاني من العام 2013 إلى 886 ألف في الربع الثالث 2013، أي انخفاض بنحو 1.6%. وعند المقارنة مع الربع المناظر 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 4.9%. وقد جاءت معظم هذه الزيادة لدى الأشخاص الذين يعملون لحسابهم (أنظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثالث 2013 حسب مكان العمل على 57.8% في الضفة الغربية، 30.5% في غزة، و11.7% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (أنظر جدول 2-2).

جدول 2-2: القوة البشرية وقوة العمل وعدد توزع العاملين حسب اماكن العمل

مكان العمل	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
القوة البشرية (ألف)	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615	2,638	2,661
القوى العاملة	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134	1,133	1,161
عدد العاملين (ألف)	834	877	845	877	858	862	900	886
- الضفة الغربية (%)	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5	58.3	57.8
- قطاع غزة (%)	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7	31.0	30.5
- إسرائيل والمستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7	11.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2012- الربع الثالث 2013 (%)

القطاع	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
فلسطين								
قطاع عام	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6	22.5	22.9
قطاع خاص	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4	63.6	62.4
قطاعات أخرى	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2	3.2	3.0
إسرائيل ومستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7	11.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
قطاع عام	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6	16.4	17.1
قطاع خاص	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1	66.4	64.3
قطاعات أخرى	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7	1.7	1.8
إسرائيل ومستوطنات	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6	15.5	16.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
قطاع عام	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3	36.2	36.2
قطاع خاص	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2	57.3	58.2
قطاعات أخرى	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5	6.5	5.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013، مستوعباً 64.3% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 17.1%. وفي قطاع غزة، استوعب القطاع العام أكثر من ثلث العاملين هناك، وقد حافظت نسبة العاملين في القطاع العام في غزة على نفس المستوى بين الربعين الثاني والثالث 2013 حيث بلغت 36.2%.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في فلسطين بين الربع الثاني من العام 2013 والربع الثالث من العام 2013 بمقدار نصف نقطة مئوية وبمقدار نقطة مئوية واحدة بين الربع الثالث 2013 والربع المناظر من العام السابق (أنظر جدول 2-4).

في المقابل شهدت نسبة العاملين بأجر ارتفاعاً طفيفاً بين الربعين المتلاحقين والربعين المتناظرين. يلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة من يعملون لحسابهم في قطاع غزة وفي الضفة بين الربعين المتلاحقين.

تشير البيانات إلى حدوث بعض التغيرات في توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي بين الربع الثالث من العام 2013 والربع الثاني من نفس العام. حيث شهدت نسبة العاملين في قطاع الزراعة على سبيل المثال، انخفاضاً بنحو نقطة مئوية واحدة، في حين لم تشهد هذه النسبة أي تغيير في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع الثالث 2012. كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية من 12.3% إلى 11.3% خلال نفس فترة المقارنة. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثالث من العام 2013 إلى 16.4% مقارنة مع 15.7% في الربع الثاني من العام 2013. ومن الملفت للنظر أن نحو 50% من العاملين في غزة يعملون في قطاع الخدمات مقارنة مع 28.6% فقط من العاملين في الضفة الغربية.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2012- الربع الثالث 2013

(%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
الضفة الغربية								
صاحب عمل	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5	7.1	7.1
يعمل لحسابه	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5	18.4	18.8
مستخدم بأجر	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6	65.8	65.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4	8.7	8.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
صاحب عمل	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3	4.2	5.2
يعمل لحسابه	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8	16.3	18.5
مستخدم بأجر	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1	72.9	71.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8	6.6	4.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
فلسطين								
صاحب عمل	6.2	6.0	6.7	6.7	6.4	6.2	6.2	6.5
يعمل لحسابه	18.8	18.0	18.1	16.6	17.9	17.0	17.8	18.7
مستخدم بأجر	66.5	66.5	66.8	67.9	66.9	69.9	68.0	67.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.5	9.5	8.4	8.8	8.8	6.9	8.0	7.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2012- الربع الثالث 2013 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
فلسطين								
الزراعة والصيد والحراجة	10.5	12.7	10.3	12.3	11.5	9.6	11.2	10.3
محاجر وصناعة تحويلية	12.2	11.7	11.3	12.5	11.9	13.5	12.3	11.3
البناء والتشييد	13.5	14.7	15.3	13.9	14.4	15.0	15.7	16.4
التجارة والمطاعم والفنادق	20.1	19.7	19.9	18.8	19.6	18.5	19.0	20.6
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	6.3	6.8	6.2	6.5	6.7	6.6	6.4
خدمات وغيرها	37.1	34.9	36.4	36.3	36.1	36.7	35.2	35.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	11.4	14.4	11.4	13.9	12.8	10.3	12.2	11.2
محاجر وصناعة تحويلية	14.9	14.4	14.1	15.4	14.7	16.8	15.2	14.1
البناء والتشييد	16.4	17.4	18.0	17.0	17.2	18.6	18.9	20.5
التجارة والمطاعم والفنادق	21.4	20.4	20.9	19.4	20.5	19.0	19.3	20.4
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.9	5.7	5.3	5.6	5.7	6.0	5.2
خدمات وغيرها	30.3	27.5	29.9	29.0	29.2	29.6	28.4	28.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2	9.2	8.3
محاجر وصناعة تحويلية	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2	5.7	4.9
البناء والتشييد	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9	8.7	7.0
التجارة والمطاعم والفنادق	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3	18.3	21.0
النقل والتخزين والاتصالات	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9	7.9	9.2
خدمات وغيرها	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5	50.2	49.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012–2013. رام الله– فلسطين.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثالث 2013 في الأراضي الفلسطينية 23.7% (19.1% في الضفة الغربية و32.5% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الثاني 2013، وانخفاضاً طفيفاً مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يزيد على 3 نقاط مئوية بين الأرباع المتتالية (أنظر جدول 2–6).

جدول 2–6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 – الربع الثالث 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
فلسطين								
ذكور	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6	20.3
إناث	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6	37.8
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**
الضفة الغربية								
ذكور	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6	14.9	16.8
إناث	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4	25.1	28.2
المجموع	**20.1**	**17.1**	**20.4**	**18.3**	**19.0**	**20.3**	**16.8**	**19.1**
قطاع غزة								
ذكور	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3	22.7	26.9
إناث	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6	50.4	56.7
المجموع	**31.5**	**28.4**	**31.9**	**32.2**	**31.0**	**31.0**	**27.9**	**32.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012–2013. رام الله– فلسطين.

ومن مواصفات البطالة في فلسطين خلال الربع الثالث 2013 ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة 42.6% مقابل 42.2% خلال الربع المناظر من العام الماضي، أي أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في معدل بطالة الشباب. (أنظر جدول 2–7). وارتفاع معدل بطالة الشباب مقارنة بالمعدل العام للبطالة يشي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل. ولقد توزع معدل بطالة الشباب بشكل غير متماثل بين الذكور والإناث: 69.3% للإناث مقابل 37.7% بين الذكور.
- أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 49.9% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بمعدل بطالة

متدني في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الإناث 50.9% خلال الربع المناظر من العام السابق.

ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم. (أنظر جدول 2-8).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012- الربع الثالث 2013 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
24-15	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9	37.0	42.6
34-25	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2	22.0	25.5
44-35	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1	11.4	11.3
54-45	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5	10.0	10.5
+55	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9	6.8	10.1
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**
ذكور								
24-15	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9	32.4	37.7
34-25	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1	14.9	17.8
44-35	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8	11.0	11.0
54-45	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8	10.9	11.8
+55	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5	8.1	12.0
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**
الإناث								
24-15	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4	65.2	69.3
34-25	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1	45.8	50.8
44-35	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3	12.9	12.7
54-45	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1	6.1	4.4
+55	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2	-	-
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2012- الربع الثالث 2013 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
0	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5	6.2	10.2
6-1	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3	15.7	20.0
9-7	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8	19.5	21.7
12-10	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6	18.6	20.1
+13	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3	25.0	29.5
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**
ذكور								
0	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2	14.1	23.4
6-1	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3	17.5	22.3

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
9-7	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.2	20.4	23.0
12-10	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	22.0	18.9	20.5
+13	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.1	13.3	17.0
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**
إناث								
0	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	10.9	-	-
6-1	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	2.6	3.6	3.9
9-7	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	5.1	9.7	4.0
12-10	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	16.9	15.2	14.6
+13	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	46.7	45.2	49.9
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل جدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين وفقاً للتخصص. يلاحظ ثبات معدل البطالة لهؤلاء تقريباً خلال الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام المنصرم. أقل معدلات البطالة خلال الربع الثالث 2013 كانت بين خريجي تخصص القانون، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل بينهم 7.4% (أي من بين 100 خريج من كليات القانون كان هناك حوالي 7 عاطل عن العمل مسجل). من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والإعلام النسبة الأعلى من العاطلين عن العمل بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين منهم 53.8% خلال الربع الثالث 2013.

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012 - الربع الثالث 2013 (%)

التخصص	الربع الثالث 2012		الربع الأول 2013		الربع الثاني 2013		الربع الثالث 2013	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد	51.4	48.6	58.8	41.2	55.5	44.5	54.5	45.5
علوم إنسانية	63.5	36.5	67.7	32.3	71.8	28.2	65.0	35.0
العلوم الاجتماعية	65.4	34.6	63.0	37.0	70.2	29.8	64.7	35.3
الصحافة والإعلام	61.1	38.9	67.3	32.7	63	37.0	46.2	53.8
الأعمال التجارية	68.6	31.4	73.1	26.9	76.2	23.8	72.8	27.2
القانون	88.6	11.4	91.5	8.5	92.4	7.6	92.6	7.4
العلوم الطبيعية	73.8	26.2	67.6	32.4	73.5	26.5	66.9	33.1
الرياضيات والإحصاء	70.2	29.8	78.6	21.4	75.3	24.7	61.3	38.7
الحاسوب	69	31	67.9	32.1	65.3	34.7	66.1	33.9
الهندسة والمهن الهندسية	74.4	25.6	78.1	21.9	82.9	17.1	71.7	28.3
العلوم المعمارية والبناء	87.8	12.2	76.0	24.0	87.6	12.4	80.5	19.5
الصحة	78	22	78.2	21.8	79.7	20.3	78.4	21.6
الخدمات الشخصية	65.7	34.3	-	-	71.9	28.1	61.1	38.9
باقي التخصصات	70.1	29.9	69.9	30.1	76.1	23.9	66.6	33.4
المجموع	**68.0**	**32.0**	**70.0**	**30.0**	**72.9**	**27.1**	**67.9**	**32.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2013.

2-4 الأجر وساعات العمل

بلغ متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية في الربع الثالث 88.3 شيكل. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 0.3% مقارنة مع الربع الثاني لعام 2013. كذلك شهد متوسط الأجر اليومي لعمال غزة (59.3 شيكل) أيضا انخفاضاً بمقدار 6.6%. بالمقابل ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.8% ووصل إلى 178.9 شيكل. أما عند المقارنة بين الربع الثالث لعام 2013 والربع الثالث لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة ارتفع بمقدار 0.9%، كما ارتفع للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 6.4%، في حين انخفض للعاملين في غزة بمقدار 11.3%.

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 67.2% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو المبلغ الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الاخر على أجر أدنى منه) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 60.1% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثالث 2013، فقد كانت متقاربة من المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. (أنظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2012- الربع الثالث 2013

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
الربع الثاني 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**
الربع الثالث 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.2	87.5	76.9
قطاع غزة	37.8	24.3	66.1	53.8
إسرائيل والمستوطنات	39.7	20.5	167.4	153.8
المجموع	**41.1**	**22.5**	**96.0**	**80.0**
الربع الرابع 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.0	88.0	76.9
قطاع غزة	35.9	23.1	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.1	20.3	163.4	153.8
المجموع	**40.9**	**22.1**	**92.8**	**76.9**

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2013				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
المجموع	**41.6**	**22.1**	**95.7**	**80.0**
الربع الثاني 2013				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
المجموع	**42.6**	**22.5**	**95.4**	**76.9**
الربع الثالث 2013				
الضفة الغربية	43.3	22.3	88.3	76.9
قطاع غزة	38.0	23.8	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.6	19.7	178.9	165.4
المجموع	**41.5**	**22.2**	**97.6**	**80.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012–2013.

صندوق 3: ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي

قال ستانلي فيشر، الحاكم السابق لبنك إسرائيل، والاقتصادي البارز الذي يعزى له تجنيب الاقتصاد الإسرائيلي تبعات الكساد الذي ترافق مع الأزمة المالية العالمية، أن إسرائيل "لا تعمل في سبيل تحقيق السلام بالقدر الذي يجب عليها فعله". جاء هذا في محاضرة عامة في نيويورك امتدح فيها أداء الاقتصاد الإسرائيلي وذكر فيها أن موازنة الجيش الإسرائيلي هبطت من نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، عشية حرب يوم الغفران 1973، إلى 8% فقط الآن[5].

وذكر فيشر أن أكبر المخاطر التي تواجه إسرائيل الآن هو الخطر الديموغرافي، إذ أن عدد السكان اليهود المتشددين دينياً يتضاعفون كل 17 سنة، والسكان العرب في إسرائيل يتضاعفون كل 25 سنة، في حين أن بقية سكان إسرائيل يتضاعفون كل 40 سنة[6]. وبهذه المعدلات فإن المتدينين والعرب سوف يصبحون الأغلبية خلال 45 سنة. "وإذا ما ظلت نسبة مشاركة هؤلاء في سوق العمل على حالها فإن هذا سيطرح مشكلة جدية للغاية في إسرائيل من وجهة النظر الاقتصادية".

وشدد فيشر على تدني الإنجازات في النظام التعليمي الإسرائيلي، وموقع إسرائيل المتدني في اختبارات جودة التعليم الدولية، مثل اختبار "بيزا". وقال أن السبب في هذا واضح "أن العالم يستثمر، على عكس ما تفعل إسرائيل، في الجامعات والمدارس". كما أن وجود أربعة أنظمة تعليمية منفصلة عن بعضها في إسرائيل (العلماني، الديني المعتدل، الديني المتشدد، والعربي) يعزز من الانقسام الاجتماعي في البلاد ويديم الانخفاض في نسبة مشاركة المتدينين والعرب في سوق العمل.

[5] http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.561562

[6] يقاس الزمن الذي تستغرقه كمية ما حتى تتضاعف بالمعادلة التالية: (زمن المضاعفة= 70/ معدل النمو الأسّي). أي إذا كان معدل نمو السكان لدولة ما هو 2% سنوياً، فإن عدد سكان هذه الدولة سيتضاعفون خلال 35 سنة.

3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة للحكومة، وفق الأساس النقدي، في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام تطورات يمكن إيجازها بالتالي[7]:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بأكثر من الثلث (إلى 3.7 مليار شيكل)، ويُعزى هذا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المنح المقدمة لدعم الموازنة والتي بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الربع السابق (1.5 مليار شيكل).
- ارتفاع إجمالي النفقات العامة بشكل ملحوظ وبنحو 3.4% (إلى 3.1 مليار شيكل)، نتيجة لارتفاع كل من نفقات الأجور وغير الأجور.
- ارتفاع العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات) إلى 736.5 مليون شيكل، أو ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 5.8% في الربع السابق.
- تراجع ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام الحكومي وبنسبة وصلت 4.4%، ليستقر عند 8.3 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي[8].

وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، يتبين أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية قد تراجعت بنحو 22.3% في حين ظل الإنفاق الجاري دون تغيير يذكر، وهو ما انعكس في ارتفاع العجز في الرصيد الجاري (قبل المنح والمساعدات) ليبلغ أكثر من ستة أضعاف ما كان عليه في الربع المناظر. أما بالنسبة للمنح والمساعدات فلقد ارتفعت في الربع الثالث 2013 بمقدار 62.6% مقارنة بالربع المناظر. ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2013
(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**2,911.2**	**2,802.9**	**3,778.1**	**2,743.2**	**4,198.5**	**2,724.9**	**3,726.2**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**2,118.4**	**1,904.6**	**2,845.8**	**1,780.0**	**2,311.8**	**2,188.9**	**2,210.6**
الإيرادات الضريبية	578.4	383.1	425.7	464.7	676.0	470.7	467.4
الإيرادات غير الضريبية	196.7	191.5	322.2	184.8	321.5	185.8	204.8
إيرادات مقاصة	1,343.9	1,347.6	2,208.8	1,195.9	1,314.6	1,533.4	1,547.6
ارجاعات ضريبية (-)	0.6	17.6	110.9	65.4	0.3	1.0	9.2
المنح والمساعدات الخارجية	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1,886.7**	**536.0**	**1,515.6**
لدعم الموازنة	739.3	771.4	723.5	751.4	1,814.1	461.0	1,453.6
لدعم المشاريع التطويرية	53.5	126.9	208.8	211.8	72.6	75.0	62.0
إجمالي النفقات العامة	**2,776.3**	**3,187.1**	**3,185.4**	**3,394.3**	**3,087.8**	**2,997.7**	**3,099.1**
النفقات الجارية، ومنها:	**2,608.6**	**2,993.3**	**2,958.6**	**3,169.6**	**2,962.9**	**2,803.1**	**2,947.0**
الأجور والرواتب	1,514.8	1,602.1	1,556.6	1,322.1	1,823.2	1,531.9	1,594.1
نفقات غير الأجور	946.8	1,265.8	1,150.0	1,300.0	1,039.6	1,050.8	1,123.7
صافي الإقراض	147.0	125.4	252.0	547.5	100.1	220.4	229.2

[7] الأساس النقدي هو سجل النفقات التي دفعت وقبضت فعلياً خلال السنة بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلا خلال هذه السنة أو في سنوات سابقة أم لاحقة. أما أساس الالتزام فهو سجل النفقات والإيرادات التي تستحق ويتوجب دفعها أو استلامها خلال السنة المالية المعنية بغض النظر عما إذا كانت استلمت أو سددت فعليا أم لا. (أنظر المراقب رقم 32 ص36، لمزيد من التوضيح عن الفرق بين الأرقام على الأساس النقدي وأساس الالتزام).

[8] نسبة الدين العام الحكومي لإجمالي الناتج المحلي الاسمي = الدين العام الحكومي القائم نهاية الربع الثالث بالدولار ÷ (إجمالي الناتج المحلي للربع الثالث بالدولار×4).

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات التطويرية	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**	**152.1**
ممولة من قبل الخزينة	114.2	66.9	18.0	12.9	52.3	119.6	90.1
ممولة من قبل الدول المانحة	53.5	126.9	208.8	211.8	72.6	75.0	62.0
العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات)	**(490.2)**	**(1,088.7)**	**(112.8)**	**(1,389.6)**	**(651.1)**	**(614.2)**	**(736.4)**
العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(657.9)**	**(1,282.5)**	**(339.6)**	**(1,614.3)**	**(776.0)**	**(808.8)**	**(888.5)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**134.9**	**(384.2)**	**592.7**	**(651.1)**	**1,110.7**	**(272.8)**	**627.1**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**(205.5)**	**364.2**	**(582.0)**	**913.1**	**(1,183.8)**	**582.1**	**(209.2)**
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**2,473.6**	**2,638.1**	**2,520**	**2,622.9**	**2,627.9**	**2,913.1**	**2,932**
متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)	**3.76**	**3.81**	**3.99**	**3.83**	**3.69**	**3.62**	**3.60**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

3-1 الإيرادات والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 36.7% خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.7 مليار شيكل. ويعزى هذا بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال هذا الربع، كما طرأ ارتفاع طفيف في الإيرادات غير الضريبية وإيرادات المقاصة خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. (أنظر شكل 3-1). أما الإيرادات الضريبية فقد بقيت دون تغير يُذكر مقارنة بالربع السابق، حيث بلغت 467.4 مليون شيكل، في حين أنها ارتفعت بنسبة 9.8% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ولتفاصيل أكثر حول السياسات المتعلقة بالإيرادات الضريبية يرجى الرجوع للصندوق المرفق.

صندوق 4: موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها

لا تتوزع الإيرادات الضريبية بشكل منتظم على امتداد أشهر السنة في الأراضي الفلسطينية. فالربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبتي الدخل والأملاك على المواطنين، مما يجعل من متحصلات الجباية المحلية فيه الأعلى خلال السنة مقارنةً بالأرباع الثلاثة الأخرى (أنظر الشكل 1). من ناحية ثانية فإن نسبة مساهمة الضرائب بشكل عام، وضرائب الدخل بشكل خاص، في إجمالي الإيرادات العامة المحلية متدنية في الأراضي الفلسطينية. إذ في حين بلغت نسبة ضريبة الدخل 5% من إجمالي الإيرادات المحلية في الأراضي الفلسطينية في العام 2009، كانت النسبة نحو 17 % في الأردن ونحو 28% في مصر و26.3% في إسرائيل.[9]

ترمي السياسات الحكومية في الأراضي الفلسطينية إلى زيادة الإيرادات الضريبية عبر رفع كفاءة التحصيل من جهة وتوسيع الوعاء الضريبي من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن رفع كفاءة التحصيل وزيادة الوعاء الضريبي يساهمان بشكل متفاوت في رفع الإيراد المحلي، حيث تشير الدراسات والتجارب العملية إلى أن أثر توسيع الوعاء الضريبي على الإيراد المحلي أكبر وأكثر أهمية على المدى الطويل من رفع كفاءة التحصيل.

[9] يجدر التذكير بأن نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات المحلية في الأراضي الفلسطينية بلغت 30% في 2009، وهذه النسبة متساوقة مع المستوى السائد في الدول المجاورة: 37.6% في الأردن و21.7% في مصر و31.4% في إسرائيل (أنظر: الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).(2013)):
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Fiscal%20Sustainability%20of%20the%20Palestinian%20PA.Ar_.pdf

قامت دوائر ضرائب الدخل والقيمة المضافة في وزارة المالية باتخاذ حزمة إجراءات من أجل تحسين كفاءة التحصيل الضريبي تركزت على مراجعة المستحقات الضريبية على القطاع الخاص وتحصيل المتأخر منها. أما توسيع الوعاء الضريبي فقد شمل توسيع القاعدة الضريبية من خلال إعادة تخمين أجزاء واسعة من المناطق التنظيمية الخاضعة للسلطة الفلسطينية مما ساهم في رفع تحصيلات الإدارة العامة للأملاك. كما قامت السلطة الوطنية بتعديل قانون ضريبة الدخل. وتضمن التعديل توسيع الوعاء الضريبي عبر إلغاء شريحة واسعة من الإعفاءات الممنوحة بموجب القانون السابق مما ساهم في رفع إيرادات ضريبة الدخل. كما قامت الحكومة برفع الرسوم المفروضة على بعض السلع مثل المكوس على السجائر.

شكل 1: التطورات الربعية على الإيرادات الضريبية (مليون شيكل)

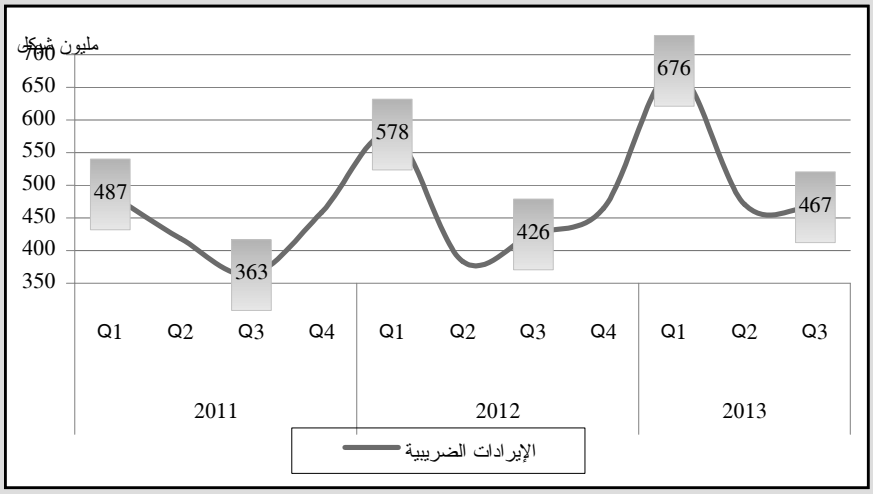

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من العام 2013 لتبلغ حوالي 204.8 مليون شيكل مقارنة بنحو 185.8 مليون شيكل في الربع السابق (ارتفاع بنسبة 10.2%)، إلا أنها كانت أقل بنحو 36.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر بمعظمها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية. وتشمل هذه الرسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التربية وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

(مليون شيكل)

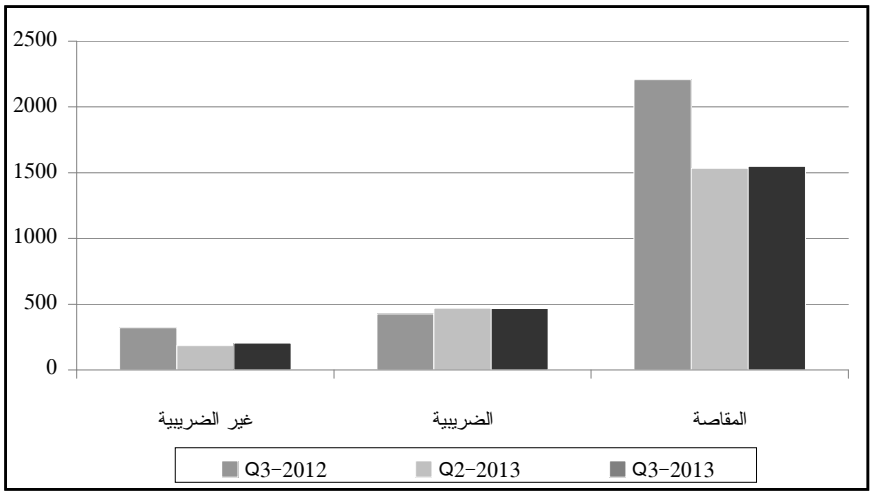

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

وفيما يتعلق بإيرادات المقاصة بلغت خلال الربع الثالث من عام 2013 نحو 1.5 مليار شيكل، مرتفعة بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه[10]. وقد جاءت إيرادات المقاصة أقل بنحو 29.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012[11]. واستحوذت إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 70% من إجمالي الإيرادات المحلية تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 21.1%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.2%

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الثالث من عام 2013 حوالي 1.5 مليار شيكل، خصص أغلبها (نحو 95.9%) لدعم الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (مليون شيكل)	**2,118.4**	**1,904.6**	**2,845.8**	**1,780.0**	**2,311.8**	**2,188.9**	**2,210.6**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1	80.3	59.3
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	81.2	63.6	96.2	56.2	78.0	78.1	75.0
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8	20.8	20.9
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1,886.7**	**536.0**	**1,515.6**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9	19.7	40.7
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	30.0	31.5	30.4	63.7	19.1	51.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4	5.1	14.3

المصدر: جدول رقم (3-1)

بلغ الدعم المخصص للموازنة 1,453.6 مليون شيكل، ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 10.8% والبنك الدولي بنسبة 28.4%، بينما ساهمت الولايات المتحدة بنحو 36.1%، كما ساهمت الهند، روسيا وفرنسا بما مجموعه 5.6%. فيما ساهمت الدول العربية (تحديدا العراق، والسعودية، وقطر) بنحو 19.1% من قيمة هذه المساعدات. (أنظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	**739.4**	**771.4**	**723.5**	**751.4**	**1814.5**	**460.9**	**1,453.6**
منح عربية	**113.7**	**259.6**	**499.7**	**177.0**	**558.6**	**0.0**	**278.1**
منح دولية	**625.7**	**511.8**	**223.8**	**574.4**	**1,255.9**	**460.9**	**1,175.5**
التمويل التطويري	**53.6**	**126.9**	**208.8**	**211.7**	**72.6**	**74.9**	**62**
إجمالي التمويل الخارجي	**793.0**	**898.3**	**932.3**	**963.1**	**1,887.1**	**535.8**	**1,515.6**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

[10] شهدت إيرادات المقاصة في الربع الثاني 2013 تحويل دفعات نقدية غير اعتيادية تعادل 147 مليون شيكل تمثل مبالغ اقتطعها الطرف الإسرائيلي سابقاً من تحويلات المقاصة وتم إعادة تحويلها في شهر أيار 2013 بناءً على حكم قضائي جاء لصالح الجانب الفلسطيني (المصدر من وزارة المالية الفلسطينية)

[11] يعزى هذا أساساً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2012، حيث حصلت السلطة الفلسطينية خلال شهري تموز وأيلول على إيرادات المقاصة مقدماً.

2-3 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2013 ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3.1 مليار شيكل (29.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وقد شمل هذا الارتفاع كافة بنود الانفاق للحكومة عدا الانفاق التطويري الذي تراجع بشكل ملحوظ. الجدير بالتنبيه ان الإنفاق العام يتكون في معظمه من النفقات الجارية (بلغت نحو 95.1%)، في حين لم يستقطع الإنفاق التطويري أكثر من 4.9%من إجمالي الإنفاق العام في الربع الثالث.

✧ النفقات الجارية

يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود، فاتورة الرواتب وبند غير الأجور وبند صافي الإقراض. شكلت فاتورة الرواتب نحو 54.1% من الإنفاق الجاري، في حين شكل بند نفقات غير الأجور نحو 38.1%، وشكل بند صافي الإقراض نحو 7.8%. ارتفعت النفقات الجارية بنحو 5.1% خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2.9 مليار شيكل. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع نفقات الأجور وغير الأجور. حيث شهد هذا الربع ارتفاع بند الأجور والرواتب بنحو4.1%، لتبلغ نحو 1.6 مليار شيكل، أو ما يزيد عن نصف النفقات الجارية. واستمرت حالة النقص النقدي المتكرر في تغطية فاتورة الرواتب. وتشير البيانات إلى أن قيمة فاتورة الرواتب أقل من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 133.1 مليون شيكل[12].

كذلك، ارتفع بند نفقات غير الأجور بنحو 6.9% ليبلغ 1.1 مليار شيكل. وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجةً لقيام الحكومة الفلسطينية برفع إنفاقها التشغيلي بالإضافة لزيادة حجم التحويلات لصالح الخدمات الاجتماعية، علماً بأن الإنفاق التشغيلي والتحويلات الاجتماعية هما المكونان الأهم في هذا البند[13]. أما صافي الإقراض فقد ارتفع خلال الربع الحالي ليبلغ 229.2 مليون شيكل مقارنةً مع نحو 220.4 مليون شيكل للربع السابق[14]. (أنظر شكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

(مليون شيكل)

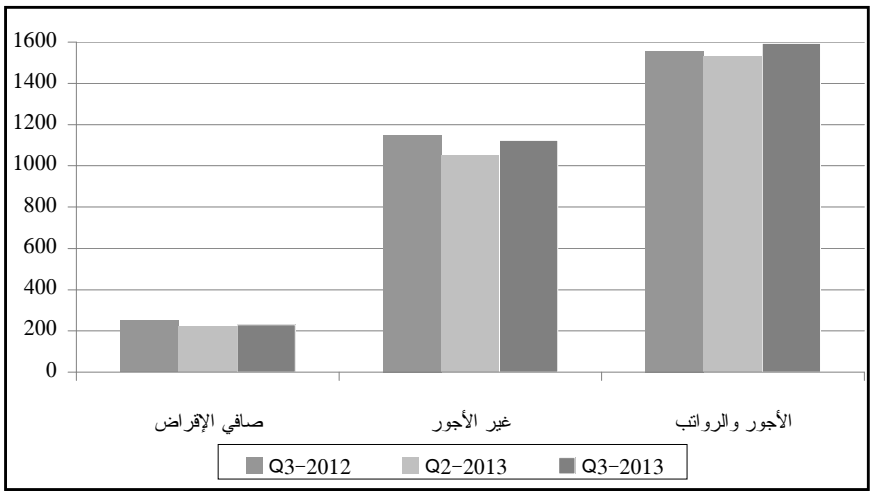

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

[12] بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 71.4 مليون شيكل لكل ربع من أرباع 2013 مقارنة بنحو 204.1 مليون شيكل بالمتوسط لكل ربع من أرباع 2012.

[13] شكل الإنفاق التشغيلي للحكومة الفلسطينية نحو 36.6% من بند نفقات غير الأجور في حين شكلت التحويلات الاجتماعية نحو 61.1% من إجمالي هذا البند خلال الربع الحالي.

[14] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

✧ **النفقات التطويرية**

انخفضت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث من هذا العام بنحو 21.8% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 152.1 مليون شيكل، على خلفية تراجع مخصصات الموازنة للتمويل التطويري وتراجع المخصص من المنح الدولية لهذا البند.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**2,608.6**	**2,993.3**	**2,958.6**	**3,169.6**	**2,962.9**	**2,803.1**	**2,947.0**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	94.0	93.9	92.9	93.4	96.0	93.5	95.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.0	29.8	29.4	31.5	30.5	26.6	27.9
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**	**152.1**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.0	6.1	7.1	6.6	4.0	6.5	4.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.9	2.3	2.2	1.3	1.8	1.4

المصدر: جدول 3-1

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية في ظل محدودية الإيرادات المحلية إلى تحقق عجز جاري (على الأساس النقدي وقبل المساعدات) خلال الربع الحالي بقيمة 736.5 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 614.2 مليون شيكل خلال الربع السابق. وجاء هذا العجز أعلى بأكثر من 6 مرات مقارنةً بنظيره في العام 2012[15]. وقد شكل هذا العجز حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 5.8% في الربع الثاني من العام 2013. أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 888.5 مليون شيكل، أو نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 7.7% في الربع السابق (أنظر شكل 3-3).

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي)

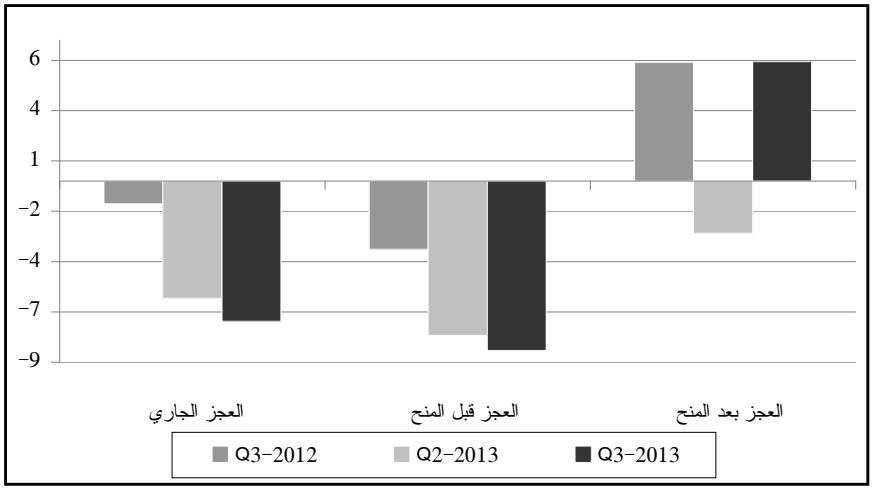

المصدر: جدول 3-1.

* يعزى هذا أساساً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2012، حيث حصلت السلطة الفلسطينية، خلال شهري تموز وأيلول، على إيرادات المقاصة مقدماً كما ذكرنا سابقا.

في المقابل، أدى الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية في هذا الربع إلى تحقيق فائض في رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 627.1 مليون شيكل مقارنة مع عجز بلغ نحو 272.8 مليون شيكل خلال الربع الثاني. وقد انعكس فائض الرصيد الكلي بدوره في انخفاض رصيد الدين العام، خصوصاً المحلي منه، غير أنه لم يقلص من تراكم المتأخرات.

3-4 تراكم المتأخرات

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2013 حوالي 844.6 مليون شيكل، توزّع بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (417.2 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (253.8 مليون شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (133.1 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (40.5 مليون شيكل). وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (844.6 مليون شيكل) إلى العجز الكلي على الأساس النقدي (888.5 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على أساس الالتزام حوالي 1,733 مليون شيكل. أما العجز الكلي بعد المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ مليون شيكل217.5. (أنظر الشكل 3-4).

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

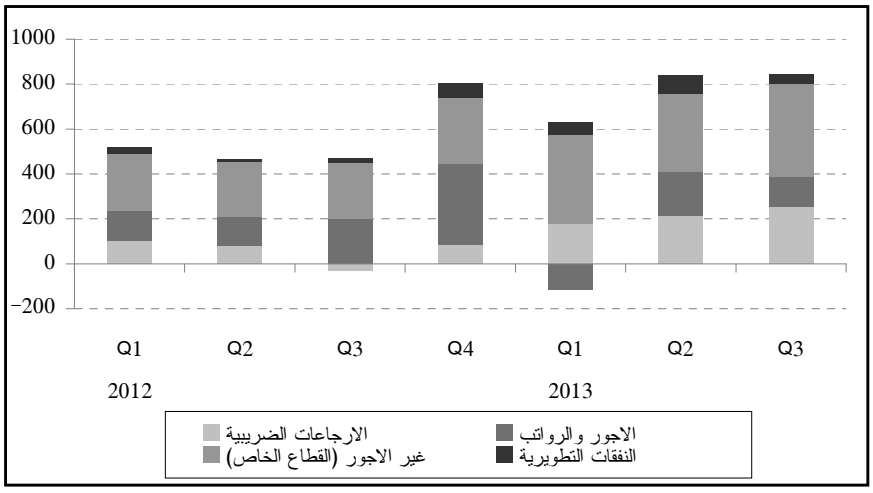

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-5 إيرادات المقاصة (اساس التزام)

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة وغيرها التي تجبى من قبل وزارة المالية الإسرائيلية والتي تحول عبر آلية المقاصة وفقاً لأساس الالتزام.[16] ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,587 مليون شيكل خلال الربع الثالث من العام 2013 مرتفعةً بنحو 11.7% مقارنة بالربع السابق وبنحو 9.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، وضرائب المحروقات) متساوية تقريباً، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك.

[16] 8 تم استخدام أساس الالتزام نظراً لأن البيانات على هذا الاساس هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إيرادات المقاصة	**1,343.0**	**1,410.3**	**1,449.8**	**1,413.6**	**1,388.6**	**1,421.4**	**1,587.0**
الجمارك	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3	492.5	**562.0**
القيمة مضافة	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6	457.9	**521.3**
المحروقات	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5	470.2	**503.0**
ضريبة الشراء (المبيعات)	4.5	(1.8)	4.6	7.7	5.5	(3.6)	**0.7**
ضريبة الدخل المقتطعة من أجور العاملين الفلسطينيين في اسرائيل	2.4	3.1	-	3.3	3.7	4.4	**-**

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

3-6 الدين العام الحكومي

ساهم الفائض المتحقق في الرصيد الكلي (على الأساس النقدي) بعد المنح والمساعدات في تخفيض الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2013. إذ تراجع رصيد الدين العام بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8,349.5 مليون شيكل. وقد كانت حصة الدين الخارجي منه نحو 46.6% مقابل 53.4% للدين المحلي. توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.2%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30.7%، وقروض ثنائية بنسبة 12%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 17.5% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر الجدول 3-6). ولقد بلغت خدمة الدين العام الحكومي لهذا الربع حوالي 26.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 34.5 مليون شيكل للربع السابق.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث 2013

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
أ- الدين المحلي	**4,092.7**	**4,760.2**	**4,329.8**	**5,142.8**	**4,257.3**	**4,774.5**	**4,457.5**
قروض البنوك	1,788.2	2,142.5	2,230.8	2,669.1	2,376.8	2,345.7	2,474.6
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,664.3	1,893.2	1,423.9	1,783.8	1,255.1	1,666.9	1,171.7
قروض هيئة البترول	609.7	691.9	642.5	659.4	594.9	731.4	780.7
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	32.6	32.6	30.5	30.5	30.5	30.5
ب- الدين الخارجي	**4,185.6**	**4,417.1**	**4,290.7**	**4,077.1**	**3,989.9**	**3,956.1**	**3,892.0**
مؤسسات مالية عربية	**2,342.9**	**2,467.9**	**2,457.8**	**2,335.9**	**2,283.0**	**2,266.7**	**2,226.3**
صندوق الأقصى	1,940.8	2,049.6	2,043.9	1,940.5	1,906.0	1,890.5	1,853.0
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	209.1	221.3	219.9	211.0	204.6	204.7	202.0
البنك الإسلامي للتنمية	193.0	197.0	194.0	184.4	172.4	171.5	171.3
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	**1,256.0**	**1,338.4**	**1,335.6**	**1,257.5**	**1,244.1**	**1,223.8**	**1,192.9**
البنك الدولي	1,095.8	1,151.5	1,141.5	1,077.8	1,051.9	1,038.0	1,008.2
بنك الاستثمار الأوروبي	77.0	99.2	106.0	95.9	109.8	104.0	104.0
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	12.2	12.4	12.5	11.7	11.2	10.9	10.9
الأوبك	71.0	75.3	75.6	72.1	71.2	70.9	69.8
قروض ثنائية	586.7	610.8	497.3	483.7	462.8	465.6	472.8
مجموع الدين العام الحكومي	8,278.3	9,177.3	8,620.5	9,219.9	8,247.2	8,730.6	8,349.5
خدمة الدين	**27.4**	**18.9**	**41.2**	**31.2**	**52.8**	**34.5**	**26.6**
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي	**22.5**	**22.2**	**21.9**	**23.7**	**21.5**	**20.7%**	**20.1**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 5: مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟

أعلن البنك الدولي في 9 كانون أول أن ممثلي الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية قاموا بالتوقيع، في مقر البنك في واشنطن، على مذكرة تفاهم "لتقاسم المياه". وذكر البيان الصحفي للبنك الدولي أن هذا الاتفاق سيساعد على "إدارة موارد المياه الشحيحة في المنطقة ودعم التنمية المشتركة واستخدام موارد مائية جديدة من خلال تحلية مياه البحر".[17]

وتتضمن مذكرة التفاهم الخطوط العريضة لثلاث مبادرات: أولاً إنشاء محطة لتحلية المياه في العقبة الأردنية على البحر الأحمر حيث ستكون المياه المحلاة مشتركة بين الأردن وإسرائيل. ثانياً، زيادة كمية المياه التي تضخها إسرائيل من بحيرة طبريا وتقوم بتحويلها إلى الأردن. ثالثاً، بيع نحو 20 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة من شركة مكوروت الإسرائيلية إلى سلطة المياه الفلسطينية لاستخدامها في الضفة الغربية.

ذكر البيان الصحفي أن مذكرة التفاهم هي نتيجة للتعاون القائم منذ العام 2005 من قبل الأطراف الثلاثة حول برنامج دراسات توصيل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت. ولكن البيان سرعان ما أكد على "أن المبادرة الحالية "تمثل مبادرة جديدة تنبع من برنامج الدراسات، ولكنها لا تشكل نفس المقترح المتعلق بنقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت." ولقد أثارت هذه الصياغة الغامضة والملتبسة الشكوك من أطراف مختلفة، إذ أن المشروع الحالي يبدو على أنه مجرد نسخة مصغرة من مشروع نقل المياه بين البحرين، والذي يعرف باسم "قناة البحرين".

قناة البحرين[18]

مشروع قناة البحرين مشروع قديم العهد نسبياً يتضمن إنشاء نفق وخط أنابيب بطول 180 كم يمتد من خليج العقبة على البحر الأحمر جنوباً إلى البحر الميت شمالاً. ويهدف بشكل رئيسي إلى إيقاف التدهور البيئي في البحر الميت، بالإضافة إلى تزويد الأطراف المستفيدة بمياه عذبة، وإنتاج طاقة كهرومائية لتشغيل محطات الضخ وتحلية المياه. وتقدر تكلفته الإجمالية بنحو 11 مليار دولار. ويشتمل المشروع على إقامة محطة ضخ بين العقبة وايلات (الأكبر على مستوى العالم). وإنشاء وحدة لتحلية المياه في أقصى الجهة الجنوبية من البحر الميت. يتضمن المقترح شفط حوالي 1.9 مليار متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً، يتم ضخها إلى ارتفاع 220 متر، مما يسمح بانحدارها باتجاه البحر الميت. ويتم استغلال هذا التفاوت في الارتفاع لتوليد طاقة كهربائية لاستخدامها في تشغيل محطة الضخ والتحلية. ويتضمن المقترح تقسيم المياه المسحوبة من البحر الأحمر إلى نصفين، النصف الأول يتم ضخه إلى البحر الميت مباشرة. أمّا النصف الآخر، يتم تحليته وتوزيعه على الأطراف الثلاثة.

قام البنك الدولي في 2013 بنشر ثلاث دراسات موسعة تناولت الجدوى الاقتصادية والأبعاد التقنية والبيئية لهذا المشروع الضخم. وبلغت تكاليف تلك الدراسات فقط ما يزيد على 16 مليون دولار. وجاءت نتيجة الدراسات ايجابية بشكل عام تجاه المشروع (أنظر المراجعة الشاملة لتلك الدراسات الثلاث في المرجع رقم 2). ولكن، حالما تم نشر نتائج تلك الدراسات ظهرت معارضة شديدة للمشروع من أطراف مختلفة أردنية وفلسطينية وإسرائيلية. وتركزت معارضة بعض الأطراف على الأبعاد السياسية ومحاربة التطبيع، في حين تركزت معارضة أطراف أخرى على الأخطار البيئية للمشروع والأخطار المترافقة مع تغيير الطبيعة الفيزيائية لمياه البحر الميت.

المشروع الجديد

يتضمن المشروع الجديد إقامة محطة لتحلية المياه في مدينة العقبة بطاقة إنتاج تصل نحو 80 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة[19]. وستكون حصة الأردن من هذه المياه نحو 30 مليون لتغطية الاحتياجات المتنامية لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حتى العام 2040[20]. أما الكمية المتبقية، 50 مليون متر مكعب، فسوف يتم بيعها إلى إسرائيل حسب السعر الذي سيتم الاتفاق عليه لاحقاً.[21]

---

17 http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/09/senior-israel-jordanian-palestinian-representatives-water-sharing-agreement

18 من أجل عرض شامل للمشروع الاصلي وتلخيص واف لتقارير الجدوى التي اصدرها البنك الدولي ووجهات النظر المتضاربة حول فوائد المشروع من وجهة النظر الفلسطينية أنظر الورقة الخلفية للطاولة المستديرة بعنوان "قناة البحرين": المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية. معهد ماس 2013. http://www.mas.ps/2012/ar/node/625#.UtuRn_uxXcs

19 http://www.jpost.com/Enviro-Tech/Exclusive-Israel-Jordan-PA-to-sign-trilateral-water-swap-sales-agreements-334505

20 http://waj.gov.jo/sites/ar-jo/Lists/List6/DispForm.aspx?ID=233

بالمقابل سوف تقوم إسرائيل بتزويد الأردن بكمية مكافئة من المياه (50 مليون متر مكعب) في الشمال يتم سحبها من بحيرة طبريا. ويقول الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الأردنية أن السعر الذي سيدفعه الأردن هو 0.27 دينار أردني للمتر المكعب. ويتضمن المشروع أيضاً مد أنبوب من العقبة إلى البحر الميت لتصريف المحلول الملحي الناتج عن عملية التحلية. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو 900 مليون دولار. ويذكر موقع سلطة المياه الأردنية أن الحكومة ستعمل على تأمين جزء من هذا المبلغ كمنح من الدول الصديقة والشقيقة.

أما فيما يتعلق بالطرف الفلسطيني فإن جائزة الترضية التي سيحصل عليها تتمثل في موافقة إسرائيل على بيعه كميات إضافية من المياه تبلغ 20 مليون م^3. ولكن العقدة ما تزال بأن الاتفاق لم ينص على سعر محدد لهذه المياه. وتتضح أهمية هذا الأمر عند معرفة عمق وتعقد المشاكل بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي حول أسعار المياه التي يقوم الفلسطينيون بشرائها حالياً من إسرائيل[22].

مشروع جديد أم المرحلة الأولى من مشروع "قناة البحرين"؟

على الرغم من الصياغة المبهمة في البيان الصحفي للبنك الدولي والتي يمكن أن تفسر بأن المشروع الجديد يختلف عن مشروع قناة البحرين، إلا أن الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الأردنية يتعامل مع هذا المشروع على أنه المرحلة الأولى من مشروع "قناة البحرين". ولقد صدرت تصريحات متضاربة من الطرف الإسرائيلي أيضا حول هذا الأمر. ولكن وزير المياه والري الأردني عاد وأكد بأن المشروع الحالي هو مشروع " أردني مائة بالمائة وليس هناك أجندة سياسية فيه". على أن سعي بيان البنك الدولي إلى طمأنة واسترضاء أنصار البيئة بالتأكيد على أن نقل المحلول الملحي من محطة التحلية في العقبة إلى البحر الميت سيتم بغرض "دراسة الآثار المترتبة على خلط المحلول الملحي مع مياه البحر الميت"[23] ساهم أيضا في إثارة الشكوك بأن المشروع الحالي هو تمهيد للمشروع الأكبر.

خلاصة القول أن الصورة ما تزال غير واضحة وأن المكاسب المحتملة للطرف الفلسطيني سوف تعتمد على الأسعار التي يتوجب الاتفاق عليها وعلى الحقوق الفلسطينية في مياه وثروات البحر الميت، وهما الأمران اللذان لا تتطرق لهما مذكرة التفاهم.

4- القطاع المصرفي

شهدت البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة بعض التغيرات نهاية الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من العام. في جانب الأصول، ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 3.4%، كما ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة بنحو 38.3%. أما في جانب الخصوم، فقد كانت الزيادة في كل من ودائع الجمهور وحقوق الملكية من أهم التغيرات التي طرأت في هذا الجانب، حيث زادت ودائع الجمهور بنحو 4.5%، وزادت حقوق الملكية بنحو 2.6% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الثالث 2012 وحتى الربع الثالث من العام 2013.

1. جانب الأصول (الموجودات)

بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثالث من العام 2013 حوالي 10,984.5 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15.1% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي حصلت على البنود الرئيسية في جانب الأصول.

---

[21] نقلت صحيفة القدس العربي عن الدكتور حازم الناصر، وزير المياه والري الأردني، أن تكلفة التحلية ستكون أقل من 0.5 دينار لكل متر مكعب من المياه العذبة. جريدة القدس العربي 7 كانون الثاني 2014، http://www.alquds.co.uk/?p=120779

[22] للإطلاع على كميات المياه التي يشتريها الطرف الفلسطيني وإشكاليات الأسعار أنظر الصندوق حول هذه المواضيع في المراقب الاقتصادي والاجتماعي- العدد 32 http://www.mas.ps/2012/ar/node/560#.UtKUMfsSZIE

[23] جريدة القدس العربي 7 كانون الثاني 2014، http://www.alquds.co.uk/?p=120779

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار) *

البيان	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.3**	**10,984.5**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,829.5	4,199.2	4,077.1	4,258.2	4,404.0
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,390.9	3,675.2	3,882.1	3,723.5	3,718.4
- أرصدة لدى سلطة النقد	938.8	998.9	1,031.3	970.3	976.2
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	294.6	372.6	368.3	350.7	348.6
-أرصدة لدى المصارف في الخارج	2,157.5	2,303.7	2,482.5	2,402.5	2,393.6
محفظة أوراق الدين المالية	752.9	745.3	799.0	827.2	850.8
النقدية والمعادن الثمينة	778.7	731.1	830.3	868.2	1,200.3
الاستثمارات	153.4	148.6	150.1	146.8	148.5
القبولات المصرفية	4.8	5.3	5.6	5.7	4.9
الموجودات الأخرى	631.5	545.5	627.8	649.7	657.6
إجمالي الخصوم	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.3**	**10,984.5**
إجمالي ودائع الجمهور	7,200.8	7,484.1	7,713.2	7,830.9	8,181.3
حقوق الملكية	1,240.0	1,257.5	1,297.4	1,276.4	1,309.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف	501.4	725.2	734.7	731.0	813.8
المطلوبات الأخرى	139.8	139.2	156.5	169.8	207.8
القبولات المنفذة والقائمة	9.1	10.0	14.2	13.1	11.6
المخصصات والاهتلاك	450.6	434.2	456.0	458.1	461.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 3.4% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، ليبلغ نحو 4,404 مليون دولار، مشكلاً حوالي 40.1% من إجمالي الموجودات. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص، حيث ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بنحو 100.8 مليون دولار، أو ما نسبته 3.5% مقارنة بالربع السابق. وتوزعت هذه الزيادة بين 73.2 مليون دولار في الضفة الغربية، و27.6 مليون في قطاع غزة. أما التسهيلات الممنوحة للقطاع العام فلقد ارتفعت بنفس نسبة تسهيلات القطاع الخاص تقريباً وبقيمة تعادل 45.5 مليون دولار بين الربعين المتلاحقين. هذا يعني أن 31.4% من التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث ذهبت إلى القطاع العام في حين بلغت حصة القطاع الخاص المقيم 67.7% (نحو 1% ذهب إلى غير المقيمين). وهذه تقريباً هي نسب توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المتراكمة في الأراضي الفلسطينية.

يظهر توزيع التسهيلات الائتمانية (أنظر جدول 4-2) استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (55%) في الربع الثالث، متقدماً على الشيكل الذي بلغت حصته 33%، والدينار الأردني الذي استقطع حوالي 11% من التسهيلات.

استفادت مختلف النشاطات الاقتصادية من هذه التسهيلات وإن كان بنسب متفاوتة، حيث لا تزال القروض الاستهلاكية تهيمن على الحصة الأكبر بنسبة 29% وبقيمة 876 مليون دولار خلال الربع الثالث، مرتفعة بنسبة 5.3% عن قيمتها في الربع السابق[24]. يليها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.8%. أما قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية فقد حصل على ما نسبته 18.1% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (أنظر جدول 4-3).

[24] القروض الاستهلاكية تشمل جميع القروض التي تقدمها المصارف للأشخاص المقيمين، باستثناء القروض الممنوحة بضمان الرهن العقاري، وقروض المركبات الخاصة، والقروض التعليمية، والقروض بضمانة نقدية. وتشمل على سبيل المثال قروض لشراء الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، والسياحة والسفر، وتغطية نفقات طبية،...الخ.

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	1,115.8	1,407.4	1,243.6	1,337.2	1,382.7
قطاع خاص مقيم	2,659.9	2,746.7	2,792.3	2,882.6	2,983.4
قطاع خاص غير مقيم	53.8	45.1	41.2	38.3	37.9
حسب النوع					
قروض	2,829.2	2,950.3	2,914.1	2,975.0	3,118.8
جاري مدين	990.2	1,238.1	1,151.5	1,270.8	1,272.0
تمويل تأجيري	10.1	10.8	11.5	12.4	13.2
حسب العملة					
دولار أمريكي	2,280.4	2,255.1	2,221.5	2,288.0	2,426.1
دينار أردني	548.6	549.7	516.1	503.8	478.4
شيكل إسرائيلي	965.7	1,367.6	1,315.4	1,436.3	1,462.9
عملات أخرى	34.8	26.8	24.1	30.0	36.6
المجموع	**3,829.5**	**4,199.2**	**4,077.1**	**4,258.2**	**4,404.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثالث من العام 2013 حوالي 3,718.4 مليون دولار، منخفضا بنحو 0.1% مقارنة مع الربع السابق. ويعزى هذا التراجع لانخفاض الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 0.4%، إضافة إلى تراجع الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنحو 0.6%.

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

القطاع الاقتصادي	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
العقارات والإنشاءات	21.4	21.1	21.1	21.8	21.8
تطوير الأراضي	1.2	1.5	1.4	1.8	1.9
التعدين والصناعة	8.9	6.2	6.1	6.2	6.2
التجارة الداخلية والخارجية	20.8	18.0	18.3	18.3	18.1
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.3	1.0	1.2	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.0	2.1	2.0	2.1	2.0
النقل والمواصلات	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8
الخدمات	9.6	9.6	9.9	8.4	8.0
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.4	2.2	2.2	1.8	1.9
تمويل شراء السيارات	4.3	4.1	4.2	4.2	4.2
تمويل السلع الاستهلاكية	20.2	28.0	28.1	28.5	29.0
أخرى في القطاع الخاص	7.1	5.1	4.9	4.8	4.9
مجموع التسهيلات (مليون دولار)	**2,713.7**	**2,791.8**	**2,833.6**	**2920.9**	**3021.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

أما أرصدة المصارف لدى سلطة النقد فقد بلغت 976.2 مليون دولار، مرتفعة بنسبة طفيفة عن الربع السابق، على أن هذا لم يحل دون انخفاض أهميتها النسبية من إجمالي موجودات المصارف من 9.3% في الربع الثاني إلى 8.9% في الربع الثالث. وتوزعت هذه الأرصدة بين احتياطيات إلزامية بنسبة 74.8%، وحسابات جارية بنسبة 4.3%، وحسابات أخرى بنسبة 20.9%.

2. جانب المطلوبات

ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 4.5% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8,181.3 مليون دولار. وشكلت ودائع الجمهور ما نسبته 74.5% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية الربع الثالث، مسجلة بذلك انخفاضاً بنحو 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق، وبنحو نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وبالعلاقة مع توزيع الودائع بين القطاع العام والخاص نهاية هذا الربع يلاحظ استقرار هذه النسبة عند نحو 91% للقطاع الخاص (أو ما قيمته 7,451.1 مليون دولار)، و9% للقطاع العام (بقيمة 730.2 مليون دولار).

استحوذت الضفة الغربية على حوالي 89.7% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 10.3% لقطاع غزة نهاية الربع الثالث من العام 2013، ويعكس هذا استمرار تراجع حصة قطاع غزة. ويظهر ذلك من خلال المقارنة مع الربع السابق والربع المناظر، حيث كانت حصة القطاع 10.6% و11% على التوالي. كما يلاحظ استحواذ محافظة رام الله والبيرة على النصيب الأكبر من ودائع الجمهور بنسبة 45% من ودائع الضفة الغربية، تليها محافظة نابلس بنسبة 13.4%. أما في قطاع غزة فتركزت معظم الودائع في محافظة غزة بنسبة 72.7% من إجمالي ودائع الجمهور في القطاع. ويبين الشكل 4-1 توزيع الودائع والائتمان الممنوح جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث من العام 2013.

شكل4-1: الودائع والائتمان الممنوحة حسب المحافظات في نهاية الربع الثالث من العام 2013.

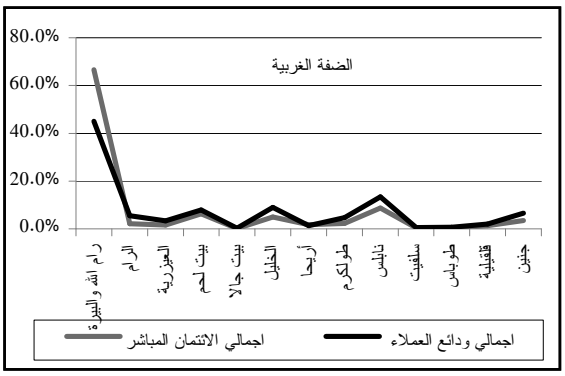

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما عن توزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية تحت الطلب نحو 41%، وودائع التوفير نحو 30%، والودائع الآجلة نحو 29% من إجمالي ودائع الجمهور. كما استمرت سيطرة الدولار على هذه الودائع بحوالي 42%، في حين بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكل 25.3% و28.6% على التوالي، وبلغت حصة العملات الأخرى (غالبا اليورو والجنيه الاسترليني) 4.1%. (أنظر جدول 4-4).

أما بند حقوق الملكية، الذي يشكل حوالي 12% من إجمالي المطلوبات، فقد ارتفع بنسبة 2.6% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني، نتيجة زيادة الأرباح بنسبة 24% وارتفاع احتياطات العمليات المصرفية بنحو 1% خلال نفس الفترة.

جدول 4-4: ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	566.4	620.2	691.4	651.6	730.2
قطاع خاص مقيم	6,409.2	6,621.3	6,786.0	6,924.7	7,186.0
قطاع خاص غير مقيم	225.2	242.6	235.8	254.6	265.1
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2,894.8	2,984.4	3,121.0	3,163.1	3,317.1
ودائع أجلة	2,167.6	2,234.9	2,258.9	2,276.2	2,380.9
ودائع توفير	2,138.4	2,264.8	2,333.3	2,391.6	2,483.3
حسب نوع عملة الإيداع					
دولار أمريكي	2,789.0	3,063.0	3,120.3	3,196.9	3,438.8
دينار أردني	1,781.4	1,740.4	1,838.9	1,898.6	2,067.7
شيكل إسرائيلي	2,306.3	2,323.6	2,353.4	2,384.4	2,342.6
عملات أخرى	324.1	357.1	400.6	351.0	332.2
المجموع	**7,200.8**	**7,484.1**	**7,713.2**	**7,830.9**	**8,181.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أخيراً شهد بند "أرصدة سلطة النقد والمصارف" ارتفاعاً ملحوظاً نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 11.3%. وجاء هذا نتيجة زيادة أرصدة سلطة النقد بنحو 12.5% (لتصل إلى 184.1 مليون دولار)، وزيادة أرصدة المصارف خارج فلسطين بنحو 24.3% (لتبلغ نحو 299.1 مليون دولار).

4-1 مؤشرات أداء المصارف

أظهرت البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين بعض التغيرات في المؤشرات العامة للأداء خلال الربع الثالث من العام 2013. فقد انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصل إلى 35.7% مقارنة مع 37% في الربع السابق. وجدير بالذكر أن معظم هذه التوظيفات هي أرصدة للمصارف في الخارج حيث شكلت حوالي 74.5% من إجمالي التوظيفات الخارجية. كما انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول خلال نفس الفترة لتصل إلى نحو 40.1% (أنظر الجدول 4-5).

كذلك، انخفضت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لتصل نحو 11.9% مقارنة مع 12.2% في الربع السابق و13% مقارنة بالربع المناظر لعام 2012، ويعزى ذلك لوتيرة النمو المستمرة في إجمالي الأصول. وتعكس هذه النسبة بشكل عام قدرة المصارف على مواجهة المخاطر. من جانب آخر انخفضت نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور لتصل إلى 53.8% نهاية الربع الثالث مقارنة مع 54.4% نهاية الربع الثاني نتيجة لزيادة الودائع بشكل أعلى من الزيادة في التسهيلات الائتمانية.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات لتصل إلى 3.9% في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 4.2% في الربع السابق. وهذا يعكس تحسن طفيف في جودة المحفظة الائتمانية مما يمكن أن يؤدي إلى تقوية المراكز المالية للمصارف وينعكس ايجابياً على ربحيتها.

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

المؤشر	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	13.0	12.5	12.5	12.2	11.9
إجمالي التسهيلات/إجمالي الأصول	40.1	41.8	39.3	40.6	40.1
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	71.7	74.3	74.8	76.7	74.8
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور (ودائع العملاء)	53.2	56.1	52.9	54.4	53.8
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	40.9	40.7	40.4	40.7	40.5
التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع*	37.5	36.8	37.8	37.0	35.7
ودائع العملاء/صافي الموجودات	77.5	76.4	76.3	76.6	76.3
التسهيلات الائتمانية المتعثرة/إجمالي التسهيلات	4.6	4.1	4.4	4.2	3.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* التوظيفات الخارجية تشمل أرصدة المصارف في الخارج والاستثمارات في أدوات الاستثمار إضافة إلى التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين. أما إجمالي الودائع فهي عبارة عن ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✧ **أرباح المصارف المرخصة في فلسطين**

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة في فلسطين 40.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بنحو 32.4 مليون دولار في الربع السابق (ما يعني نمواً بمقدار 24%) ونحو 29.7 مليون دولار في الربع المناظر 2012 (نمواً بمقدار 35%). وجاء هذا نتيجة زيادة في الإيرادات وانخفاض في النفقات. كما بلغ صافي دخل المصارف التراكمي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013 حوالي 112.5 مليون دولار مقارنة مع 91.1 مليون دولار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2012. يوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الأرباع السنوية الخمسة.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف (مليون دولار)

	2012		2013		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
صافي الإيرادات	**107.2**	**105.8**	**109.2**	**113.3**	**116.9**
الفوائد	76.9	78.6	81.7	86.9	87.5
العمولات	18.8	17.8	18.2	19.3	20.5
أوراق الدين المالية والاستثمارات	3.0	2.9	0.73	-0.21	1.4
عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية	6.7	7.0	7.3	6.2	6.2
عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)	0.4	0.1	0.13	0.07	0.08
الدخول التشغيلية الأخرى	1.4	0.6-	1.2	1.1	1.2
النفقات	**77.5**	**73.4**	**69.3**	**80.9**	**76.7**
النفقات التشغيلية	56.7	58.7	57.2	60.8	63.8
المخصصات	8.7	0.3	1.4	4.5	1.7
الضريبة	12.1	14.4	10.7	15.6	11.2
صافي الدخل	**29.7**	**32.4**	**39.9**	**32.4**	**40.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-2 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

انخفضت أسعار الفائدة مع نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق على الودائع بالدينار الأردني من 2.4 إلى 2.1%، والودائع بالدولار من 0.8% إلى 0.5%، في حين بقيت أسعار الفائدة على الودائع بالشيكل ثابتة عند 1.4% خلال نفس الفترة. أما معدلات الفائدة على القروض فقد انخفضت من 7.9% إلى 7.7% على الدولار ومن 11.5 إلى 11.2% على الشيكل، بينما بقيت ثابتة عند 9.5% للتسهيلات الممنوحة بالدينار. (أنظر الجدول 4-7). ويلاحظ من الأرقام السابقة اتساع الفجوة بين فوائد الإقراض وفوائد الإيداع. كما يلاحظ أن أسعار الفائدة على الشيكل (إيداعاً وإقراضاً) مرتفعة مقارنة بالدينار والدولار، وهذا يعود لارتباط سعر صرف الدينار والدولار معاً والمخاطر الأعلى المترافقة مع الإقراض بالشيكل.

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

الفترة		الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل	
		الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2012	الربع الأول	1.5	7.7	0.4	7.1	1.0	11.5
	الربع الثاني	1.7	7.7	0.5	7.0	1.3	11.3
	الربع الثالث	1.6	7.6	0.4	6.4	1.2	11.1
	الربع الرابع	2.0	9.4	0.5	7.4	1.4	11.3
المتوسط		**1.7**	**8.1**	**0.5**	**7.0**	**1.2**	**11.3**
2013	الربع الأول	1.7	8.7	0.5	7.3	1.1	11.7
	الربع الثاني	2.4	9.5	0.8	7.9	1.4	11.5
	الربع الثالث	2.1	9.5	0.5	7.7	1.4	11.2

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية

4-3 حركة المقاصة بين المصارف

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، إلى زيادة عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث من العام 2013، حيث بلغ عددها 1,093,428 شيكاً بقيمة 2,698 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 1.7% في العدد وانخفاضاً بنسبة 0.3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)
2012	الربع الأول	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	الربع الثاني	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	الربع الثالث	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	الربع الرابع	1,137,567	2357.5	161,597	177.5
المجموع		**4,287,605**	**9,629.6**	**519,074**	**677.2**
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	الربع الثالث	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
المجموع		**3,189,714**	**7,730.2**	**363,614**	**485.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

كما يلاحظ انخفاض عددها بنسبة 0.8% مقابل ارتفاع قيمتها بنسبة 17.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. أما الشيكات المعادة فقد ارتفعت بنسبة 0.5% من حيث العدد و1.2% من حيث القيمة مقارنة مع الربع السابق. في حين انخفض عددها بنسبة 11.5% مقابل ارتفاع قيمتها بنسبة 2.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 4-8).

7 مصارف محلية و10 مصارف وافدة، في حين ارتفع عدد فروع المصارف الوافدة بفرع واحد ليصل إلى 112 فرعاً. وظل عدد فروع المصارف المحلية ثابتاً عند 123 فرعاً. كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنحو 12 صراف آلي جديد مقارنة بالربع السابق، ترافق معه ارتفاع عدد بطاقات الصراف الآلي الممنوحة من المصارف بنحو 7.1% مقارنة مع الربع السابق. (أنظر جدول 4-9).

4-4 الانتشار المصرفي

ظل عدد المصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً في نهاية الربع الثالث من العام عند 17 مصرفاً، موزعة بين

جدول 4-9: الانتشار المصرفي في فلسطين حتى 2013/9/30

البند	المصارف المحلية	المصارف الوافدة	المجموع
عدد المصارف	**7**	**10**	**17**
عدد فروع ومكاتب المصارف	123	112	235
عدد أجهزة الصراف الآلي	263	219	482
عدد بطاقات ATM	114008	32563	146571
عدد بطاقات الائتمان	26138	36874	63012
عدد بطاقات الخصم المباشر(Debt Card)	144990	232253	377243

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-5 مؤسسات الإقراض المتخصصة[25]

تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 57 فرعاً ومكتباً نهاية الربع الثالث من العام 2013. ويعمل في هذه المؤسسات نحو 523 موظفاً. وبلغ عدد العملاء عند نهاية الربع الثالث نحو 569,53 منهم حوالي 57% من الإناث. أما محفظة القروض في هذه المؤسسات فقد ارتفعت بنحو 4.7% خلال الربع مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 91.3 مليون دولار، توزعت بين 68% في الضفة الغربية و32% في قطاع غزة.

بلغ متوسط قيمة القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة 1,704 دولار للقرض الواحد وكانت الحصة الكبرى من هذه القروض من نصيب قطاع التجارة العامة بنسبة 23.1%، تلاه قطاع الإسكان بنحو 21.4%، ثم قطاع الزراعة بحوالي%، وجاء في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات 16.9 (16.4%)، ثم قطاعي الإنتاج (12%) والاستهلاك (10%).

بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات التي طرأت عليه:

- مؤشرات السوق المالي:
  - الرسملة السوقية[26]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2012 نحو 28 وهي نفس النسبة تقريباً في العام 2011.
  - عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2013، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على

[25] البيانات تشمل ست مؤسسات إقراض، هي: أصالة، وأكاد، وفاتن، والأنروا، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية CHF.

كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).

- مؤشرات السيولة:
  - قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2013 نحو 2% مقارنة مع 3% خلال الربع الثاني من العام 2013.
  - نسبة الدوران[27]: بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2013 نحو 2.3%، مقارنة مع 2.9% في الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 5.1%، وقطاع البنوك والخدمات المالية 2.9%، وقطاع الصناعة 1.8%، وقطاع التأمين 1.6%، وقطاع الخدمات 1.3%.

- درجة التركيز[28]:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 74% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2013، وهذه الشركات هي فلسطين للتنمية والاستثمار- باديكو (25%)، والاتصالات الفلسطينية (20%)، وبنك فلسطين (16%)، والبنك الإسلامي الفلسطيني (8%) ومصنع بيرزيت للأدوية (4%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2013 حوالي 2.9 مليار دولار، مقارنة مع 2.8 مليار في نهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 47%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (أنظر شكل 4-2).

شكل 4-2: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2013

(مليون دولار)

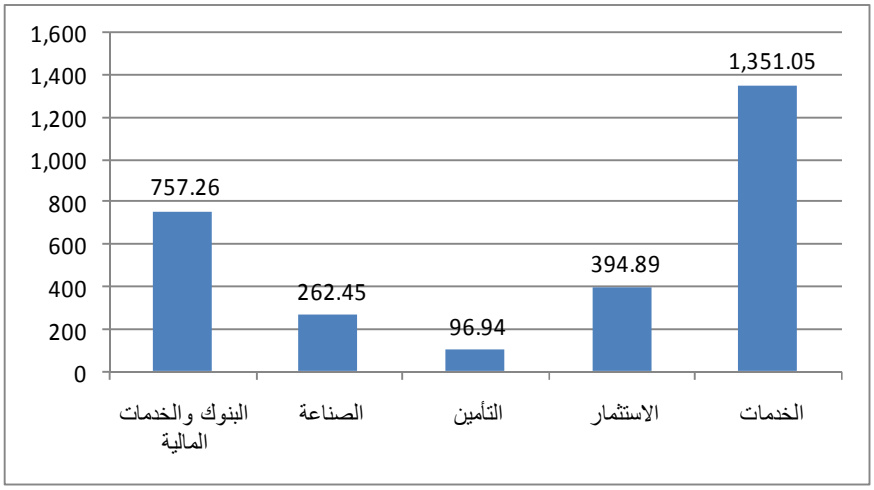

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 نحو 43.9 مليون سهم، وهذا نفس العدد تقريباً في الربع السابق (43.7 مليون سهم). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 65.6 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2013، بانخفاض مقداره 18% عن الربع السابق. (أنظر شكل 4-3).

[26] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

[27] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[28] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

شكل 4-3: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث، 2013

(مليون دولار)

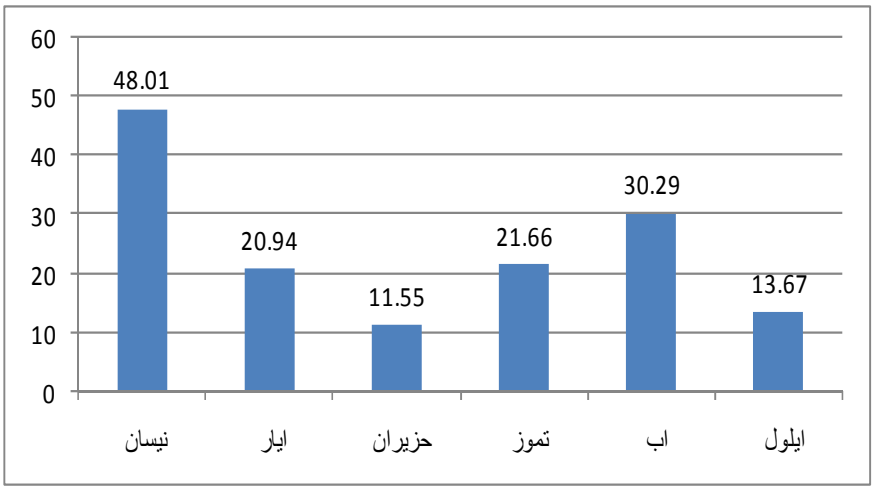

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2013، بنسبة 33%، يليه قطاعي الاستثمار والخدمات بنسب 31% و26% على التوالي (أنظر شكل 4-4).

شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثالث، 2013

(مليون دولار)

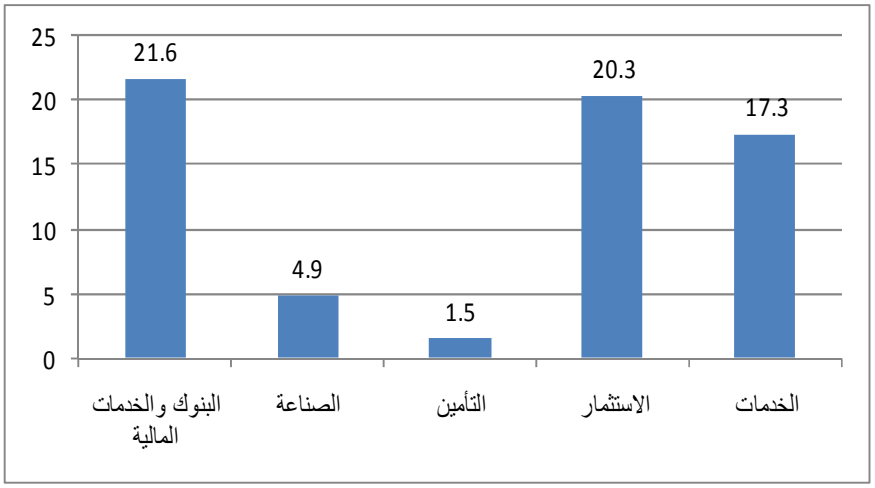

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2013 عند 470.16 نقطة، متقدماً بمقدار 17.64 نقطة عن إغلاق الربع السابق (أنظر شكل 4-5)، وكذلك متقدماً بمقدار 24.4 نقطة عن إغلاق الربع المناظر من العام 2012.

شكل 4-5: مؤشر القدس لأشهر الربع الثاني والثالث، 2013

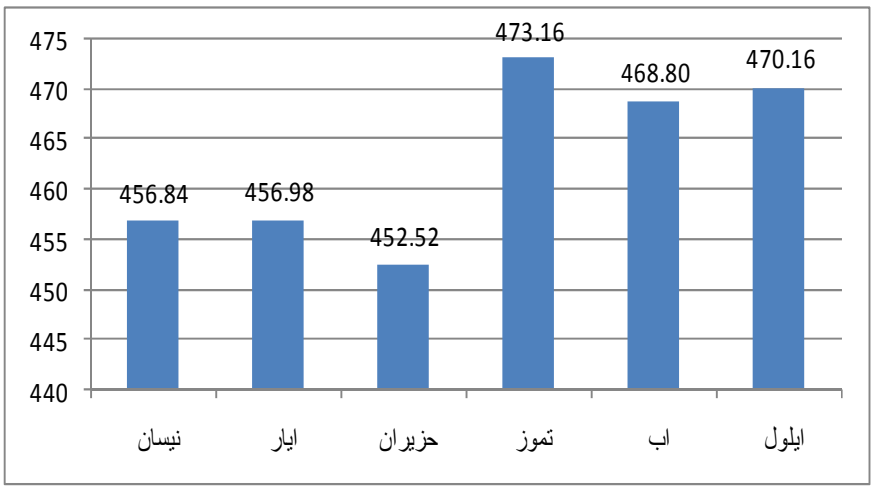

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 6: الاجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!

أصدر معهد ماس دراسة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الأراضي الفلسطينية[29]. وتهدف الدراسة إلى تحديث البيانات والمعلومات التي وفرتها دراسة سابقة قام بها المعهد حول ذلك القطاع (2004)[30]، وإلى استكشاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للقطاع ومقارنتها مع تلك التي للقطاع المنظم.

يلعب القطاع غير المنظم دوراً مهماً في اقتصاد الدول النامية بشكل عام، وتتراوح المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع مابين 50 و80% في العديد من الدول النامية اعتماداً على طبيعة التعريف الذي يتم استخدامه. وهناك وجهات نظر متضاربة بين الاقتصاديين حول هذا القطاع. إذ في حين يؤكد البعض على المرونة العالية التي يتمتع بها القطاع وعلى قدرته على توفير فرص عمالة وامتصاص جزء من البطالة المتفشية، يؤكد آخرون على أن القطاع غير المنظم يخلق مشاكل تنموية نتيجة التهرب الضريبي وانخفاض الإنتاجية فيه، فضلاً عن أنه يعيق تطبيق التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة.

تعرّف الدراسة المنشآت غير المنظمة بأنها المنشآت التي لا تدفع ضرائب (التي ليس لديها سجل ضريبي) والتي تقوم بالإنتاج التجاري (أي التي تقوم بإنتاج وبيع كل أو جزء من إنتاجها وخدماتها في السوق). واعتمدت الدراسة على مصدر أساسي للمعلومات وهو "مسح الأسر والمنشآت" الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2008.

القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، لمحة عامة

بلغ عدد المنشآت غير المنظمة في الأراضي الفلسطينية، حسب التعريف السابق، 62.5 ألف منشأة في العام 2008، ويمثل هذا نحو 50% من إجمالي عدد المنشآت. ووصل عدد العاملين في هذه المنشآت إلى 152 ألف شخص، أو نحو 36.5% من مجموع العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، على إن ما يقارب ثلثي العاملين هم أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر. كما بلغت نسبة الإناث من إجمالي العاملين في هذا القطاع 40%. وتتركز غالبية منشآت القطاع غير المنظم في مجال التجارة والمطاعم والفنادق (40%) وهذا أيضاً المجال الذي تعمل به غالبية منشآت القطاع المنظم (46%). ولكن في حين تعمل 23% من منشآت القطاع غير المنظم في مجال الزراعة والصيد فإن نسبة المنشآت المنظمة في هذا الحقل هي أقل من 2%. ويعمل نحو 14% من المنشآت غير المنظمة في التعدين والصناعة و10% في مجال الإنشاءات.

[29] بلال الفلاح (2014): القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: أسباب توسعه، خصائصه، ومعيقات تنظيمه. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

[30] المالكي, مجدي وآخرون (2004): القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أما من حيث مستوى تعليم العاملين تشير المعلومات إلى أن العاملين في القطاع غير المنظم أقل تعليماً بشكل عام من العاملين في القطاع المنظم. إذ في حين أن أقل من 5% من العاملين في القطاع المنظم أميون أو تعليمهم أقل من الابتدائي فإن نسبة هؤلاء تبلغ 21% بين العاملين في القطاع غير المنظم. على أن الملفت للنظر أن نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى بين العاملين في القطاع غير المنظم تبلغ 31% وهي نسبة عالية وليست بعيدة كثيراً عن نسبة هؤلاء بين العاملين في القطاع المنظم (45%).

سعت الدراسة إلى تقدير أثر مواصفات العمال على قرار العمل في القطاع المنظم أو غير المنظم، وأكدت النتائج أهمية مستوى التعليم في هذا القرار. حيث أن العاملين الأقل تعليماً (الحاصلون على تعليم ابتدائي أو أقل) أكثر احتمالاً للعمل في القطاع غير المنظم بنسبة 40% مقارنة بالحاصلين على مستويات تعليم أعلى. كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير مهم للجنس إذ أن الذكور أكثر احتمالاً من الإناث للعمل في القطاع غير المنظم. إلا أن أثر الجنس أدنى بكثير من أثر مستوى التعليم. أما الخصائص الأخرى، مثل عمر العامل أو مكان السكن (مدينة، قرية، أو مخيم) فليس لها أهمية تذكر.

تفاوت الأجور

أظهرت نتائج الدراسة أن العاملين في القطاع غير المنظم يحصلون على متوسط أجر (60 شيكل يوميا) يقل بنحو 27% عن متوسط أجر العاملين في القطاع المنظم. ولكن فرق الأجور هذا يعود بكامله تقريباً إلى اختلاف خصائص ومؤهلات العاملين في القطاعين. وتضم هذه الخصائص: الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، ومكان السكن، وطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهنة، بالإضافة إلى مكان العمل (اختلاف الأجور بين المحافظات). هذا يعني أنه عند أخذ خصائص ومواصفات العاملين بالاعتبار ليس هناك فرق يذكر في أجور العاملين في القطاع المنظم وغير المنظم. هذه في الواقع نتيجة ملفتة للنظر خصوصاً أن هناك فروقاً جوهرية مثبتة بين مستوى الأجور في القطاعين في كافة الدول. وتشير أبحاث البنك الدولي، كما وثقت الدراسة، أن فرق الأجور بين العاملين ذوي المؤهلات المتطابقة في القطاع المنظم وغير المنظم تبلغ 50٪ في المغرب (للفئة العمرية 15–34 عاماً) و30% في مصر و10% في سوريا. ولعل النتيجة التي وصلت لها الدراسة تعود على التعريف الواسع الذي تم اعتماده للقطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية. ربما لم يتم أخذ المنافع الضمنية في القطاع المنظم (مثل الضمان الصحي والتقاعد) بالاعتبار. وربما هناك تأثير قوي من سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني ينعكس بظهور نزعات تختلف جذرياً عن النزعات التقليدية المعروفة في اقتصاديات الدول النامية. هذه النتائج وتعدد الاحتمالات تؤكد على أهمية متابعة البحث حول القطاع غير المنظم، وحول الدور الذي يلعبه فعلياً في الاقتصاد الفلسطيني.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

يتم تسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[31]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد خلال الربع الثالث من العام 2013 في الضفة الغربية فقط، وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013، 302 شركة، بانخفاض بمقدار 92 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بمقدار 17 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. (أنظر جدول 5-1).

[31] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2013)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013
الربع الأول	247	454	334	389	319	272
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302
الربع الرابع	287	438	290	337	245	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1386**	**1,070**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 130 مليون دينار أردني[32]، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 92% مقارنة مع الربع السابق. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تسجيل شركة القدس للإعمار والاستثمار المحدودة والتي بلغ رأس مالها 70.6 مليون دينار أردني (100 مليون دولار)، وأيضاً تسجيل شركة "ديولويت كونسلتنج" برأس مال 14 ألف دينار أردني (20 مليون دولار). أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات الجديدة حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر 36% (16.3 مليون دينار)، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على 26% (11.6 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي التجارة والصناعة بنسب 23% و7% على التوالي (10.4 و3.3 مليون دينار)[33] (أنظر شكل 5-1).

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2013

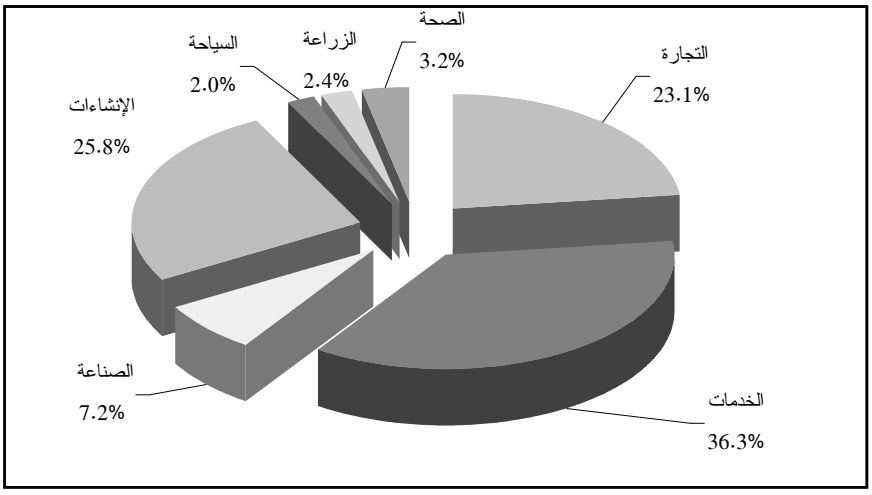

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (108 شركات) استحوذت على 8% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل، وشركات مساهمة خصوصية (186 شركة) استحوذت على 26% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل، وشركات مساهمة أجنبية (8 شركات)، استحوذت على 66% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل (أنظر جدول 5-2).

[32] تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2013 بعملات خمسة وهي: الدينار الأردني والدولار واليورو والروبل الروسي والكرون السويدي. ولقد قمنا باعتماد أسعار الصرف التالية مقابل الدينار الأردني: الدولار الأمريكي: 0.7059، اليورو الأوروبي:0.9349، الروبل الروسي:0.0215، والكرون السويدي: 0.1077

[33] تم استثناء شركتي القدس للإعمار والاستثمار المحدودة، وديولويت كونسلتنج، من التحليل المتعلق بتوزيع رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية، وذلك لكبر حجم رأس مالهما، حيث يشكلان وحدهما نحو 65% من رأس المال المسجل في الربع الثالث من العام 2013.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2012 وأرباع العام 2013

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
الربع الأول 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
الربع الثاني 2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
الربع الثالث 2012	11.281	15.050	0	428.127	454.458
الربع الرابع 2012	12.115	28.233	0	17.628	57.976
2012	**56.490**	**96.365**	**5.000**	**477.988**	**635.842**
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.347
الربع الثاني 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
الربع الثالث 2013	**10.220**	**33.430**	**0**	**86.059**	**129.708**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

5-2 رخص الأبنية في فلسطين

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع في الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا يغطي جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من عمليات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الثالث من العام 2013 تراجعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 11.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 (2,219 رخصة مقارنة مع 2,501 رخصة خلال الربع الثاني 2013). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 24.8%.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، 2012-2013 (المساحة ألف م2)

المؤشر	2012					2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
مجموع الرخص الصادرة	2,172	2,190	1,778	2,099	8,239	2,281	2,501	2,219
مبنى سكني	1,904	1,930	1,624	1,860	7,318	2,053	2,282	2,026
مبنى غير سكني	268	260	154	239	921	228	219	193
مجموع المساحات المرخصة	976.8	870.1	805.9	1,125.5	3,778.3	1,001.0	1,081.6	1,047.1
عدد الوحدات الجديدة	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3,173	3,540	3,926
مساحة الوحدات الجديدة	618.2	518.6	529.6	636.5	2,302.9	541.4	593.5	675.3
عدد الوحدات القائمة	526	643	541	623	2,333	1,035	829	656
مساحة الوحدات القائمة	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8	144.9	106.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 29.9% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 5-3).

5-3 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 بمقدار 16.4% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2013. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 11.5%. جاء هذا الارتفاع بين الأرباع المتناظرة نتيجة ارتفاع الاستيراد إلى الضفة (12%)، وانخفاض الاستيراد إلى غزة (0.8%). (أنظر جدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2012-2013

(ألف طن)

المؤشر	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الضفة الغربية	254.3	341.9	292.4	328.3	246.3	393.4	327.5
قطاع غزة	12.6	13.5	13.1	9.4	13.1	13.8	13.0
فلسطين	266.9	355.4	305.5	337.7	259.4	407.2	340.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2013. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى والتي يتم استيرادها من إسرائيل والخارج إلى الضفة الغربية. ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013، 4,000 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الثاني من العام وارتفاعاً بنحو 22% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من السيارات المسجلة للمرة الأولى في الربع الثالث من العام 2013 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و12% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (أنظر جدول 5-5).

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثالث 2012	1,182	1,440	661	3,283
الربع الثاني 2013	1,311	1,928	644	3,883
تموز	470	681	171	1,322
آب	524	692	128	1,344
أيلول	488	680	166	1,334
الربع الثالث 2013	1,482	2,053	465	4,000

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 107 فنادق في نهاية الربع الثاني من العام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013 ما مجموعه 135,808 نزيلاً، أقاموا 321,264 ليلة مبيت.

بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 انخفض عدد النزلاء بنسبة 11.3%، وانخفض بنسبة 7.4% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2012 (أنظر جدول 5-6).

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2013

المؤشر	2011	2012					2013		
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
عدد الفنادق العاملة	91	90	86	92	98	98	101	107	111
متوسط عدد العاملين	2,091	2334	2,471	2,446	2,476	2,449	2,635	2,793	2,794
عدد النزلاء	507,372	117,470	159,254	146,612	152,159	575,495	120,441	153,085	135,808
عدد ليالي المبيت	1,245,509	292,684	371,563	310,327	362,286	1,336,860	279,591	376,848	321,264
متوسط إشغال الغرف	1417.1	1,167.8	1,655.0	1,487.6	1,519.7	1,513.7	1,212.0	1,539.2	1,374.1
متوسط إشغال الأسرة	3412.4	3,152.1	4,087.3	3,369.2	3,937.9	3,652.6	3,106.6	4,141.2	3,492.0
نسبة إشغال الغرف %	28.4	23.1	34.2	28.3	28.2	29.1	22.0	26.2	22.9
نسبة إشغال الأسرة %	31.9	27.7	36.7	27.8	31.9	30.7	24.6	30.7	25.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

صندوق 7: كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات دورية حادة

اندلعت أزمة نقص الكهرباء في قطاع غزة مجدداً في مطلع شهر تشرين الأول الماضي. وبلغت الأزمة حدوداً خطيرة هددت القطاع الصحي والتعليمي فضلاً عن الحياة اليومية للسكان. وجاءت موجة البرد والأمطار الغزيرة في هذا الشهر لتزيد حدة الأزمة والمعاناة، إذ تعطلت أجهزة تصريف المياه وغرقت أحياء كثيرة في المياه الآسنة.

أزمة الكهرباء في قطاع غزة ليست جديدة بل هي مزمنة في واقع الأمر. وهي تعود إلى أسباب بنيوية (بؤس شبكة التوزيع المحلية والقصور الفادح في طاقة الإنتاج، وهو أمر يعود جزئياً إلى التدمير الذي أصاب محطة التوليد الوحيدة في حرب 2008)، وأسباب سياسية (الحصار الإسرائيلي والعلاقات المتوترة مع مصر فضلاً عن الخلاف المستحكم بين السلطة الوطنية والحكومة المقالة)، وأسباب تجارية (طبيعة الاتفاق التعاقدي بين سلطة الطاقة والشركة صاحبة محطة التوليد)، وأخيراً أسباب اقتصادية (قصور آليات التحصيل والعجز المالي الذي يحول دون تسديد أثمان الطاقة المستوردة).

مصادر الطاقة الكهربائية في القطاع

يتزود قطاع غزة بالكهرباء من 3 مصادر:[34]

أولاً: استيراد طاقة كهربائية من إسرائيل. يتم هذا عبر 10 خطوط وبما مجموعه 120 ميغاواط. ويغطي هذا المصدر نحو 57% من إجمالي كمية الكهرباء المتاحة في القطاع (212 ميغاواط تقريباً). وتقوم إسرائيل بخصم ثمن الكهرباء المورّدة إلى القطاع من حسابات المقاصة مع السلطة الفلسطينية. وتبلغ الفاتورة ما بين 30-40 مليون شيكل شهرياً وفقاً لوزارة المالية في رام الله[35].

[34] أنظر موقع سلطة الطاقة الفلسطينية: http://www.penra.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=759:2012-11-14-09-22-07&catid=27:2012-11-14-08-37-30&Itemid=61

[35] ذكر السيد فؤاد الشوبكي، مدير عام هيئة البترول الفلسطينية (في لقاء الطاولة المستديرة في معهد ماس بتاريخ 25 تشرين ثاني 2013) أن المبلغ يعادل 50 مليون شيكل، وأن السلطة الفلسطينية لا تسترد من هذا المبلغ سوى 7 ملايين شيكل يتم خصمها مباشرة من رواتب موظفي غزة الذين تقوم السلطة بدفع رواتبهم.

ثانياً: استيراد طاقة كهربائية من مصر عبر خطين رئيسيين يوفران نحو 25 ميغاواط تقريبا. وتؤمن هذه نحو 10% من إجمالي الطاقة المتوفرة في القطاع. ويبلغ المعدل الشهري للفاتورة نحو 5 ملايين شيكل، يتم خصمها من المساهمة المالية التي تقدمها مصر إلى السلطة الفلسطينية عبر جامعة الدول العربية[36].

ثالثاً: محطة توليد كهرباء غزة التي تقوم في الظروف العادية بإنتاج 65 ميغاواط، وتغطي نحو 30% من إجمالي الطاقة الكهربائية في القطاع. هذا مع العلم أن الطاقة النظرية لإنتاج هذه المحطة تبلغ 140 ميغاواط، ولكن المحطة لم تصل أبداً إلى مستوى الإنتاج هذا حتى عند توفر الوقود (سولار صناعي) الضروري لعملها.

الأرقام السابقة تعني أن ما يتوفر للقطاع في الأوقات العادية يعادل نحو 210 ميغاواط فقط، في حين تشير التقديرات إلى أن حاجة القطاع الفعلية تتراوح بين 350–450 ميغاواط. لا بل أن حاجة القطاع سوف تصل إلى 600 ميغاواط حال رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وعودة النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي[37].

محطة توليد الكهرباء من أزمة إلى أزمة

منذ إنشاء محطة توليد الكهرباء في غزة في 2003 تعهدت السلطة الفلسطينية بتحمل تكاليف استيراد الوقود اللازم لتشغيلها. وكان هذا الوقود (السولار) يأتي من إسرائيل بمقدار 300 ألف لتر يومياً. التزمت السلطة في السنوات الأولى بتسديد ثمن هذا الوقود على الرغم من التقاعس الكبير في تحصيل فواتير استهلاك الكهرباء من المواطنين. ومع تزايد حدة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تكفل الاتحاد الأوروبي منذ النصف الثاني من العام 2006 بتمويل استيراد الوقود اللازم لتشغيل المحطة. ولكن المساهمة الأوروبية توقفت في منتصف العام 2007 عقب سيطرة حماس على السلطة في القطاع. وأدى هذا بالطبع إلى تراجع إنتاج المحطة بشكل كبير واندلاع أزمة قصور عرض الكهرباء. ونتيجة طلب السلطة الفلسطينية عاد الاتحاد الأوروبي لتمويل استيراد السولار إلى المحطة ثم ما لبث أن توقف كلياً عن تسديد الفاتورة في تشرين الثاني 2009.

جرت خلال الفترة اللاحقة عدة محاولات لحل الإشكالات بين سلطة الطاقة في رام الله (السلطة الفلسطينية) وبين نظيرتها في غزة أو محطة التوليد هناك (أي مع الحكومة المقالة). ومن بين هذه المحاولات الاتفاق في نيسان 2011 الذي التزمت فيه شركة توزيع الكهرباء في غزة بتحويل ما يتم تحصيله من المستهلكين للكهرباء (4 ملايين دولار شهرياً) إلى الخزينة في رام الله مقابل أن تقوم السلطة الفلسطينية بتسديد ثمن الوقود المستورد من إسرائيل إلى محطة التوليد. ولقد سارت الأمور على نحو جيد لعدة شهور. ولكن تنفيذ هذه التفاهمات توقف بعد فترة، ربما بسبب توفر الوقود المهرب عبر الأنفاق من مصر بسعر أدنى بكثير من الوقود المستورد من إسرائيل[38].

ومن بين المحاولات الأخرى الاتفاق بين سلطتي الطاقة على أن تتحمل الخزينة في رام الله جزءاً من تكاليف الوقود المستورد من إسرائيل إلى محطة التوليد في غزة. وينص هذا الاتفاق على أن يتم إعفاء هذا الوقود من كامل الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية. ومن المعلوم أن مجموع هذه الضرائب (التي تدعى ضريبة "البلو") تبلغ 3 شيكل لكل لتر. وهذه الضريبة تضاف إلى سعر الكلفة بما فيها ضريبة القيمة المضافة (4.26 شيكل) بحيث يكون السعر العادي الكامل لكل لتر 7.26 شيكل. الاتفاق المذكور يعني أن تقوم شركة التوليد في غزة بدفع 4.26 شيكل لكل لتر، أي نحو ثلثي السعر الكامل فقط[39]. ولقد سارت الأمور بشكل جيد على ضوء هذا الاتفاق وعادت الشركة الإسرائيلية إلى تصدير السولار للمحطة والتزمت السلطة بتسديد الفاتورة. ولكن السلطة الوطنية في رام الله، وبسبب الأزمة المالية المستحكمة فيها، عادت وتراجعت عن الاتفاق. وأعلنت أنها تنوي تخفيض قيمة الإعفاء من ضريبة "البلو" من 100% إلى 50% (أي أن السعر سوف يصبح 5.76 شيكل/ اللتر). وهذا الأمر لم تقبل به السلطات في غزة، خصوصاً بظل توفر السولار المصري المهرب عبر الأنفاق آنذاك بسعر أدنى من ذلك بكثير[40].

---

[36] مكالمة هاتفية مع المهندس طارق نبيه، سلطة الطاقة الفلسطينية (بتاريخ 15 كانون ثاني 2014).

[37] http://www.al-monitor.com/pulse/tr/contents/articles/originals/2013/11/gaza-electricity-crisis-sewage-power-israel-egypt.html

[38] السيد فؤاد الشوبكي (مرجع سابق). تذكر بعض المراجع أن كلفة إنتاج لتر السولار في محطة التكرير تبلغ 2.2 شيكل فقط وأن الفرق بين هذا وسعر اللتر في السوق الإسرائيلي (نحو 7.26 شيكل) يذهب للضرائب (أنظر مقالة عمر شعبان في المرجع السابق).

[39] الحكومة المقالة في غزة تنظر للأمر بشكل مغاير طبعاً، إذ أنها تعتبر أن كامل الضريبة المفروضة على المشتقات النفطية، والتي تسترجعها السلطة الفلسطينية في حسابات المقاصة، هي من حقها وليست منّة. أنظر: http://paltoday.ps/ar/post/182503/

[40] أنظر الرابط التالي لعرض موقف الحكومة المقالة من هذا الاتفاق: http://paltoday.ps/ar/post/182503/ أيضاً أنظر المرجع التالي لمعلومات حول الأسعار: http://www.al-monitor.com/pulse/tr/contents/articles/originals/2013/11/gaza-electricity-crisis-sewage-power-israel-egypt.html

الحلول التسكينية

ومن بين المحاولات التي بذلت لحل مشكلة الوقود لمحطة توليد الكهرباء مبادرة إمارة قطر في منتصف العام 2012. قامت قطر آنذاك بإرسال نحو 22 مليون لتر من السولار الصناعي إلى محطة غزة على أن يتم إدخالها عبر مصر. ولقد تم فعلاً وصول 10 مليون لتر منها إلى القطاع. ولكن يبدو أن باقي الكمية لم يتم إيصاله بسبب قضايا فنية وأمنية إلى جانب تدهور العلاقات بين غزة ومصر[41]. ولقد تقدمت قطر بمبادرة أخرى جديدة للتخفيف من حدة الأزمة الأخيرة التي اندلعت بسبب انسداد فرص تهريب النفط المصري المدعوم عبر الأنفاق وتوقف فرص الاستيراد من إسرائيل. وتتضمن المبادرة تقديم 10 ملايين دولار إلى السلطة الوطنية لتسديد فاتورة توريد السولار مجدداً إلى محطة الطاقة في غزة عبر إسرائيل. هذا الحل التسكيني الجديد سيضمن عمل محطة التوليد، بأقل من نصف طاقتها الكاملة، لمدة 90 يوماً (بدءاً من متصف شهر كانون الأول 2013).[42]

يتضح من العرض السابق السريع أن مشكلة الكهرباء في قطاع غزة هي مشكلة معقدة للغاية وأنها تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. وهي مشكلة ذات أبعاد فنية وسياسية وتجارية واقتصادية متشابكة معاً، وإن تناول صعيد واحد من الأصعدة (سعر الوقود مثلاً) لن يوفر حلاً مرضياً لها على المدى الطويل، لا بل حتى ولا على المدى المتوسط.

صندوق 8: فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال"

أصدر البنك الدولي في أواخر العام المنصرم التقرير الدولي عن "سهولة ممارسة الأعمال" للعام 2014. ويغطي هذا التقرير أحوال ممارسة الأعمال في 189 دولة في أنحاء العالم[43]. ولقد صدر التقرير للمرة الأولى في العام 2003، وكان لا يغطي سوى 133 دولة عندئذ. وتم إدراج فلسطين فيه لأول مرة في العام 2006، وجاء ترتيبها من حيث سهولة القيام بالأعمال آنذاك 125 من بين 155 دولة. أما في التقرير الأخير فجاء ترتيب فلسطين 138، متقدمة بمقدار 7 مراكز عن ترتيبها في العام الماضي.
يهدف هذا الصندوق إلى تناول مبررات قياس "سهولة ممارسة الأعمال"، وإلى توضيح المنهجية التي يستخدمها التقرير لتصنيف الدول تنازلياً على هذا المؤشر.

تعمل الحكومات في أنحاء العالم على تحفيز استثمارات القطاع الخاص بهدف خلق فرص عمل وتحسين الإنتاجية وفتح فرص الصعود أمام الفقراء. وتطبق الحكومات لتحقيق ذلك جملة من السياسات الاقتصادية الكلية، مثل السياسات النقدية والمالية، التي تسعى للتأثير على أسعار الفائدة والتضخم والموازنة وغيرها. وعلى الرغم من أهمية السياسات الكلية إلا أن هناك توافقاً متزايداً بأن نوعية البيئة الإجرائية/ التنظيمية، ومدى فعالية المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها، هي محددات مهمة لجهود القطاع الخاص والنشاط الريادي.

يقوم تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" على مفهوم مفاده أن النشاط الاقتصادي، ولا سيما ازدهار القطاع الخاص، يستفيد من وجود قواعد تحدد وتوضح حقوق الملكية وتسهل تسوية النزاعات. وهي قواعد تعزز من انتظام العلاقات الاقتصادية وتزود الشركاء في العقود بالحماية اللازمة من الممارسات التعسفية ومن انتهاكات الالتزامات التعاقدية. ولنوعية الإجراءات وتطبيقها أثر حيوي أيضاً على كيفية توزيع المجتمع للمنافع وتحمله تكلفة استراتيجيات التنمية وسياساتها. وعلى ذلك، فإن البلدان التي تحتل أعلى المراكز على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" ليست تلك التي لا يوجد فيها تشريعات وإجراءات حكومية، ولكنها البلدان التي استطاعت حكوماتها وضع قواعد تسهل المعاملات في الأسواق وتساعد على ازدهار القطاع الخاص، وتحول دون انتشار الفساد وتساهم في تعزيز الشفافية وخلق بيئة منافسة قوية.

- **منهجية القياس**

لقياس سهولة القيام بالأعمال طور التقرير استبياناً قياسياً لكل الدول. ويضم الاستبيان عشر مؤشرات رئيسية تتعلق بالإجراءات التنظيمية في كل دولة وتدلل على سهولة تأسيس المشاريع الاستثمارية. وهذه المؤشرات الرئيسية هي: البدء بالمشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود

41 http://paltoday.ps/ar/post/182503/
42 http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.563655
43 http://doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2014

وتسوية حالات الاعسار. ومن أجل قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الرئيسية يتم تطبيق مجموعة من المؤشرات الفرعية الخاصة بكل مؤشر رئيسي. على سبيل المثال، لقياس مؤشر سهولة "البدء بالمشروع" يتم قياس أربعة مؤشرات فرعية، هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الشركة، الوقت (عدد الأيام)، التكلفة (كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي)، والحد الأدنى لرأس المال المطلوب (كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي). وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات الرئيسية التسعة الأخرى.

يستخدم تقرير سهولة ممارسة الأعمال نوعين من البيانات لقياس هذه المؤشرات. الأول هو مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها في كل بلد. حيث يفحص فريق العمل، بالتعاون مع خبراء محليين، قوانين العمل والشركات والقانون المدني وغيرها من النصوص القانونية الناظمة للنشاط الاقتصادي. إن حوالي ثلاثة أرباع البيانات المستخدمة في التقرير هي من هذا النوع. أما الثاني فهو تقديرات المشاركين في استطلاعات ميدانية حول الكفاءة في تطبيق الإجراءات، مثل عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل شركة ما أو للحصول على ترخيص وغيرها.

- **كيف يتم حساب مؤشر سهولة الأعمال؟**

يستخدم تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" منهج المتوسط البسيط الخاص بترتيب المؤشرات، ويقوم على إعطاء ترجيح متساو لكل مكون من مكونات المؤشرات الرئيسية. لنأخذ مثالاً يساعدنا على توضيح طريقة الحساب. عند حساب أحد المؤشرات العشر وهو مؤشر "البدء بالمشروع" في مملكة الدنمارك على سبيل المثال فإن ذلك يعتمد على أربعة مؤشرات فرعية: عدد الإجراءات اللازمة (4)، الوقت اللازم لتسجيل الشركة (5 أيام ونصف)، تكلفة الرسوم كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي (0.2%) وأخيراً على الحد الأدنى لرأس المال المستثمر أيضاً كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي (24%). هذه المؤشرات الأربعة تجعل الدنمارك تأخذ الترتيبات التالية بالنسبة للدول الأخرى، 12 و11 و1 و79. وعند أخذ المتوسط البسيط للمراتب الفرعية الأربعة هذه (25)، وحساب قيمة هذا المتوسط في الدول الأخرى، نجد أن الدنمارك تحتل المرتبة 40 بين الدول في مؤشر "سهولة البدء بالمشروع". ويتم بنفس الطريقة حساب ترتيب الدنمارك بين الدول في المؤشرات التسعة المتبقية. بعد ذلك يتم أخذ المتوسط البسيط للدنمارك في المؤشرات العشر مجتمعة (17). وهذا يضع الدنمارك في المرتبة الخامسة بين كافة الدول في الترتيب العام لسهولة ممارسة الأعمال.

- **فرضيات المنهجية**

يجدر الانتباه إلى أن منهجية القياس في تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" تقوم، مثل أية منهجية قياس أخرى، على مجموعة من الفرضيات. وهذه الفرضيات قد لا تكون واقعية تماماً وقد تحد من الدلالات العلمية للنتائج التي يتم التوصل إليها. ومن أهم الفرضيات التي تعتمدها المنهجية الفرضيات التالية:

1- يفترض التقرير أن الشركة "القياسية" التي يتم جمع البيانات عنها والتي تمثل الحالة العامة، تتواجد في المدينة الرئيسية في كل بلد (رام الله في حالة فلسطين).
2- يفترض التقرير أن الشركة "القياسية" هي شركة ذات مسؤولية محدودة، نظراً لأن هذا الشكل القانوني للشركات هو الأكثر انتشاراً.
3- لا يقيس التقرير النطاق الكامل للعوامل والسياسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في بلد ما أو على قدرته التنافسية على المستوى الوطني. فهو لا يعرض مثلاً جوانب الأمن (انتشار الفساد والرشا، أو عوامل الاستقرار الاقتصادي الكلي أو ظروف الاحتلال في حالة فلسطين).
4- إن تقديرات الوقت أو الزمن تتضمن جانباً حكمياً/تقديرياً من قبل الخبراء الذين يتم استطلاعهم، وهذا التقدير يخضع بالطبع للعوامل والتجارب الشخصية.
5- تفترض المنهجية أن مؤسسات الأعمال لديها معلومات كاملة (full information) حول ما هو مطلوب من إجراءات ووقت وتكلفة، وأنها لا تتكلف وقتاً وجهداً للوصول إلى تلك المعلومات في المقام الأول.

- **لمحة عن أداء فلسطين**

جاء ترتيب فلسطين على الرقم 138 في عام 2014 على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال". وذكر التقرير أن البدء بأي عمل تجاري يتطلب استكمال 9 إجراءات يتم تنفيذها في 45 يوماً بتكلفة تصل إلى 85.5% من متوسط الدخل للفرد. أما بالنسبة لتسجيل الملكية، فإنها تحتاج إلى 8 إجراءات يتم تنفيذها خلال 56 يوماً بتكلفة تصل إلى 3% من قيمة الملكية. ويتطلب إصدار تراخيص البناء 18 إجراءً، يتم

تنفيذها خلال 87 يوماً بتكلفة تصل إلى نحو 1,034% من متوسط الدخل للفرد. أما فيما يتعلق بعملية الاستيراد، فإن الإجراءات تحتاج إلى 6 وثائق يتم تنفيذها خلال 28 يوماً. وتحتاج إجراءات التصدير إلى 6 وثائق يتم تنفيذها خلال 23 يوماً. ويتطلب الحصول على كهرباء إلى 5 إجراءات يتم تنفيذها في 63 يوماً بتكلفة تصل إلى 1,472% من متوسط دخل الفرد.

يعرض الجدول 1 تطور ترتيب فلسطين بين الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال عدد من السنوات.

جدول 1: ترتيب فلسطين في تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات 2010-2014

السنة	ترتيب فلسطين	عدد الدول
2010	139	183
2011	128	183
2012	131	183
2013	[44]145	185
2014	138	189

المصدر: تقارير "ممارسة سهولة الأعمال" خلال السنوات 2010-2014.
http://doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2014

يتضح من الجدول صعود مرتبة فلسطين في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" في بعض السنوات وهبوطها في سنوات أخرى. هذا الصعود والهبوط لا يعني بالضرورة تحسن أو تردي الأداء في الأراضي الفلسطينية، إذ يعتمد أيضاً على عوامل إضافية مثل تقدم أو تراجع الدول أخرى، أو زيادة عدد الدول التي يشملها التقرير.

قفزت فلسطين 7 خطوات إلى الأمام في تقرير العام 2014 مقارنة بالعام السابق عليه. وجاء هذا التقدم على الرغم من أن موقع فلسطين في 5 من أصل المؤشرات العشر قد تراجع بين الدول، وهذه المؤشرات هي: مؤشر إصدار تراخيص البناء (-7)، الحصول على الكهرباء (-3)، تسجيل الممتلكات (-5)، الحصول على الائتمان (-3)، والتجارة عبر الحدود (-7)، إلا أن مجموع التراجع في هذه المؤشرات كان 25 نقطة. ويذكر أن هذا التراجع ناتج عن تقدم الدول الأخرى في هذه المجالات فيما بقي الوضع على حاله بالنسبة لفلسطين. في المقابل حققت فلسطين تقدماً مرموقاً (39 مركز) على مؤشر "البدء بالمشروع". ويعود السبب وراء ذلك التقدم إلى إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل الشركات. كما تم إحراز تقدم بسيط، بمقدار مركزين، في مؤشر دفع الضرائب. فيما بقيت مؤشرات حماية المستثمرين وتنفيذ العقود وتسوية حالات الاعسار دون تغير. وتجدر الملاحظة أن مؤشر "تسوية حالات الاعسار" في الأراضي الفلسطينية ما زال في ذيل الترتيب بين 189 دولة، وذلك لعدم وجود إجراءات تنظيمية في هذا المجال.

أما بالنسبة لأداء فلسطين مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتظهر بيانات مؤشر "البدء بالمشروع" على سبيل المثال أن الوقت اللازم لإنجاز المعاملات في فلسطين هو 45 يوماً بينما المتوسط الإقليمي هو 19.8 يوماً. أما التكلفة فبلغت في فلسطين 85.5% من متوسط الدخل القومي للفرد، فيما بلغ المتوسط الإقليمي 28.9%. أما بالنسبة لمؤشر "التجارة عبر الحدود" نلاحظ أن فلسطين حصلت على ترتيب 123 مقارنة بـــمركز 57 للأردن. ومن الضرورة الانتباه إلى أن مؤشر "التجارة عبر الحدود" في تراجع مستمر في فلسطين منذ العام 2007 حيث كان ترتيب فلسطين 65 ثم 77 في 2008 ثم 85 في 2009 إلى أن وصل 123 في العام الحالي، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في تكاليف الاستيراد والتصدير.

خلاصة القول، أن فلسطين تحقق مراتب جيدة في مؤشرات مهمة مثل دفع الضرائب (62)، وحماية المستثمرين (80)، والحصول على الكهرباء (87)، وتنفيذ العقود (88). وفي المقابل تظهر البيانات أن فلسطين تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات أخرى أبرزها تسوية حالات الاعسار (189)، الحصول على الائتمان (165)، البدء بالمشروع (143)، مما يسهم في تراجع ترتيبها العام في التقرير.

[44] كان ترتيب فلسطين في التقرير السنوي للعام 2013 135 لكن البنك الدولي قام لاحقا بتعديل البيانات ومنح فلسطين المرتبة 145. للحصول على البيانات المعدلة أنظر: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/west-bank-and-gaza#trading-across-borders

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.93% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.44% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.05% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 0.12% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013	نسبة تغير الربع الثالث 2013 عن الربع الثالث 2012
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.05	0.12
المشروبات الكحولية والتبغ	4.00	13.78
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.10)	(0.41)
المسكن ومستلزماته	0.90	3.13
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.08)	1.70
الخدمات الطبية	0.58	1.12
النقل والمواصلات	0.47	(1.09)
الاتصالات	0.06	(0.06)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.04)	(0.97)
خدمات التعليم	2.72	8.80
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.32	3.87
سلع وخدمات متنوعة	(0.25)	(2.02)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.93	1.44

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض الجدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بنسبة 4.15%. وتم هذا بتأثير ارتفاع أسعار الليمون بنسبة 38.7% (وصل سعر الليمون الأصفر المحلي إلى 6.15 شيكل/كغم خلال شهر تموز 2013)، وارتفاع سعر الموز بنسبة 23.25% (وصل سعر الموز كبير - إسرائيلي إلى 4.87 شيكل/كغم خلال شهر آب 2013). وقد طرأ ارتفاع أيضاً على مجموعة الخضروات الطازجة بنسبة 3.85%، حيث ارتفعت أسعار الكوسا بنسبة 28.62% (وصل سعر الكوسا للمحاشي صغير الحجم- محلي إلى 5.02 شيكل/كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 1.81% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص- إسرائيلي إلى 7.46 شيكل/1 لتر خلال شهر أيلول 2013، كما وصل سعر سولار- إسرائيلي إلى 6.90 شيكل/ 1 لتر خلال شهر أيلول

2013). في المقابل انخفضت أسعار مجموعة السكر بمقدار 2.64% (وصل سعر سكر أبيض كريستال- بريطانيا إلى 167.13 شيكل/50 كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما انخفضت أسعار مجموعة الطحين بمقدار 1.89% (وصل سعر طحين أبيض حيفا – زيرو- إسرائيلي إلى 163.38 شيكل/ 60 كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما انخفضت أسعار مجموعة الأرز بمقدار 1.47% حيث انخفضت أسعار الأرز حبة قصيرة بمقدار 1.87% (وصل سعر أرز حبة قصيرة- صن وايت- استراليا إلى 105.28 شيكل/ 25 كغم خلال شهر آب 2013).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة التغير (%) في الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	1.81
أسعار الوقود المنزلي	0.84
الخضراوات الطازجة	3.85
اللحوم الطازجة	(0.06)
السكر	(2.64)
الأرز	(1.47)
الدواجن الطازجة	(0.64)
الطحين	(1.89)
منتجات الألبان والبيض	(0.35)
الفواكه الطازجة	4.15

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شامل لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 1.5% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.76% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما سجلت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.59% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.37%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.29%. وعلى مستوى السلع المحلية ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة 2.53%، كما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 1.29%. وبمقارنة الربع الثالث 2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.48%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.12% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.02% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج)، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.04% (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج)، كما ارتفعت أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك والجمبري بنسبة 22.85% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج)، بينما سجلت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 0.80% خلال الربع الثالث من العام 2013 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار

المنتج). وعلى مستوى السلع المحلية سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.27%، وعلى مستوى السلع المصدرة سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.30%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.01% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 0.35% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (أنظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	الرقم القياسي		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
	شهر الأساس كانون أول 2007 = 100	شهر الأساس كانون أول 2008 = 100				
نيسان 2013	113.40	116.99	(0.25)	(0.26)		
أيار 2013	113.26	116.53	(0.13)	(0.40)		
حزيران 2013	112.99	116.95	(0.24)	0.36		
متوسط الربع الثاني 2013	**113.22**	**116.82**			**(0.06)**	**0.04**
تموز 2013	112.94	117.06	(0.04)	0.10		
آب 2013	113.16	117.26	0.19	0.17		
أيلول 2013	113.50	117.36	0.30	0.09		
متوسط الربع الثالث 2013	**113.20**	**117.23**			**(0.01)**	**0.35**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[45]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 0.93% مقارنة بالربع الثاني كما ذكرنا سابقاً. وبمقابل تضخم الأسعار هذا شهد الربع أيضاً تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.3% (إلى 3.58 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). أي أن القوة الشرائية للدولار تراجعت بنحو 2.2% في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق عليه. وهذا يعادل أيضا التراجع في القوة الشرائية للدينار في الأراضي الفلسطينية نظراً لثبات سعر الصرف بين الدولار والدينار الأردني. أما بالنسبة للتبدل في القوة الشرائية لهاتين العملتين في العام الفاصل بين الربع الثالث 2012 والربع الثالث 2013 فإن أرقام الجدول 4-6 توضح أن التراجع فيها بلغ 11.4%، وجاء هذا نتيجة ارتفاع التضخم بنسبة 1.4% وانخفاض سعر الصرف بنحو 10% خلال السنة. هذا يعني أن القوة الشرائية لرواتب وأجور الأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار أو الدينار هبطت

[45] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

بمقدار 11.4% خلال العام، في حين بلغ الهبوط بالنسبة لمن يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل 1.4% فقط. هذا طبعاً على افتراض أن كامل انفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيـــان		دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		معدل التضخم*	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2012	الربع الأول	1.10	3.77	3.42	2.32	5.32	3.42	2.32
	الربع الثاني	(0.45)	3.82	1.31	1.77	5.39	1.31	1.76
	الربع الثالث	1.25	3.98	4.15	2.90	5.61	4.16	2.91
	الربع الرابع	0.46	3.85	(3.36)	(3.82)	5.42	(3.36)	(3.82)
2013	الربع الأول	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	5.22	(3.68)	(4.12)
	الربع الثاني	(0.40)	3.63	(2.00)	(1.61)	5.12	(2.00)	(1.61)
	الربع الثالث	0.9	3.58	(1.3)	(2.2)	5.05	(1.3)	(2.2)
	تموز	0.2	3.61	(0.7)	(1.0)	5.09	(0.7)	(1.0)
	آب	0.4	3.58	(0.8)	(1.2)	5.05	(0.8)	(1.1)
	أيلول	0.5	3.57	(0.2)	(0.6)	5.03	(0.4)	(0.9)

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل.

صندوق 9: مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الواسطة ولكن 3% فقط استخدموها

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية العام الماضي نتائج مسح الفساد في الأراضي الفلسطينية للعام 2013. وتم الإعلان عن نتائج المسح مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد (9 كانون أول).[46]

يتكون مسح الفساد من جزأين، مسح لتوجهات الأفراد والأسر لواقع الفساد وانتشاره، ومسح لتوجهات الموظفين العموميين حول واقع الفساد وانتشاره.

أولاً، مسح توجهات الأفراد

بلغ عدد الأسر في عينة المسح هذا 2,500 أسرة، موزعين بين 1,580 أسرة في الضفة الغربية و920 أسرة في قطاع غزة. والعينة هذه عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات ثلاث مراحل. ولقد توصل هذا المسح إلى عدد كبير من النتائج نورد فيما يلي أبرزها:

- قال نحو 32% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في فلسطين أنهم سمعوا أو قرأوا بشكل معمق عن موضوع مكافحة الفساد. وعبرت الغالبية من هؤلاء أن معرفتهم بالأمر وبقانون مكافحة الفساد جاءت سماعياً من أحاديث الآخرين. ولكن من الملفت للنظر أن ما يعتقد معظم المبحوثين بمثابة فساد ليس فساداً حسب التعريف القانوني للفساد. مثلاً قال 95% من المبحوثين أن امتناع شركة خاصة عن دفع ضريبة الدخل، أو تنصل أحد الوزراء عن تسديد ديونه، هو فساد في حين أنه ليس كذلك حسب التعريف الدقيق للفساد.

[46] http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=974&mid=3915&wversion=Staging

- قال 93% من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام، وعبر 86% عن وجودها في القطاع الخاص والقطاع المدني، و63% قالوا بوجودها في الهيئات المحلية. هذا يعني أن الواسطة والمحسوبية هي، برأي المبحوثين، أكثر أشكال الفساد انتشاراً في الأراضي الفلسطينية.
- عبر 83% من الأفراد عن وجود الرشوة في القطاع العام، و73% عن وجودها في القطاع الخاص والمدني. ولكن النسبة تنخفض إلى 44% فقط بالنسبة إلى الهيئات المحلية.

وكما دللت دراسات أخرى سابقة، توصل المسح الحالي أيضاً إلى وجود فجوة واسعة بين تصورات الأفراد عن وجود الفساد في الأراضي الفلسطينية وبين خبراتهم الشخصية والعملية. على سبيل المثال، في حين قال 93% من المبحوثين أن هناك واسطة في القطاع العام، إلا أن 3% منهم فقط قالوا بأنهم استخدموا الواسطة فعلياً لتسيير أعمالهم. وقال نحو 20% فقط أنهم تعرضوا فعلاً لفعل فساد أو كانوا شهوداً عليه خلال العامين الماضيين. كذلك قال نحو ربع (23%) من حصلوا على وظيفة عمومية أنهم استخدموا الواسطة للحصول على الوظيفة.

ثانياً، مسح توجهات الموظفين العموميين

بلغ عدد أفراد العينة هنا 800 شخص من الموظفين المتقدمين (رئيس قسم فأعلى) في وزارات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ولقد اتفق هؤلاء مع المسح الأهلي السابق بأن الواسطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً، إذ قال 87% من عينة الموظفين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام، ولكن 37% فقط قالوا أن التعيينات في وزارتهم استندت إلى الواسطة. وفي حين قال 62% منهم بوجود رشوة في القطاع العام، قال 11% فقط بأن التعيينات في وزارتهم تستند على الرشوة. وهذه الأرقام تؤكد ثانية وجود الفجوة بين تصورات الموظفين عن وجود الفساد وبين خبراتهم الشخصية في أماكن عملهم.

ومن بين أهم نتائج المسح التي تدعو إلى بعض التفاؤل، أن نسبة الموظفين العموميين الذين تعرضوا لحوادث فساد خلال العامين الماضيين بلغت نحو 18%، وأن نحو نصفهم (45%) قاموا بالتبليغ عن حوادث الفساد التي تعرضوا لها.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات "المرصودة"[47]. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2013 حوالي 1,183.8 مليون دولار. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 0.4% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. بينما انخفضت بمقدار 3.7% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2013 فقد بلغت نحو 199 مليون دولار، منخفضة بمقدار 8.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام، ولكن مرتفعة بمعدل 6.8% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. ومن الملفت للنظر أن انخفاض الواردات السلعية المرصودة ترافق مع ارتفاع الصادرات بين الربعين المتناظرين. وهذا التأثير المتعاكس هو ما تتوقعه النظرية الاقتصادية عند ارتفاع قيمة العملة، الذي يؤدي لارتفاع أسعار الواردات من جهة وتحسين تنافسية الصادرات من جهة أخرى. ولكن تفسير التبدل في الميزان التجاري الفلسطيني على أساس الارتفاع الذي طرأ على قيمة الشيكل خلال الفترة قد يكون متسرعاً، ذلك لأن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية الفلسطينية يتم بالشيكل ومع إسرائيل. وعلى ذلك فإن الأمر بحاجة إلى المزيد من التمحيص.

[47] قيم الصادرات والواردات السلعية تغطي فقط ما تم تسجيله في البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الرسمية، ومن المؤكد أن هذه لا تشمل كافة الصادرات ولا كامل الواردات الفعلية. من ناحية ثانية فان الخدمات المسجلة هنا تعزى فقط على تلك المستوردة والمصدرة الى إسرائيل. وللتنبيه إلى هذه الحدود المهمة يتم استخدام صفة "المرصودة" على إحصاءات الميزان التجاري.

أما بالنسبة إلى واردات الخدمات المرصودة من إسرائيل فلقد انخفضت بشكل طفيف خلال الربع الثالث لتصل إلى 38.3 مليون دولار، كما انخفضت الصادرات منها ليستقر ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل على عجز ضئيل، 2.2 مليون دولار، مقارنة مع فائض بلغ نحو 10 مليون في الربع المناظر من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل يكاد أن يكون متوازناً في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013.

تدلل الأرقام السابقة على أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى حوالي 985 مليون دولار خلال الربع الثالث 2013 وهذا يزيد بنسبة 1.5% مقارنة مع العجز في الربع الثاني من العام (971 مليون دولار). ولكن العجز في الربع الثالث كان أقل بمقدار 5.5% عن العجز في الربع المناظر (1,042 مليون دولار). ونظراً للتوازن تقريباً في ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل، فإن إضافة الخدمات لا تجعل الميزان التجاري مختلفاً بشكل كبير عن الميزان التجاري السلعي خلال الربع الثالث.

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2011 - 2013

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2011**	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	إجمالي عام 2012**	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث
واردات سلع	4,373.6	1,099.6	1,197.3	1,228.8	1,171.7	4,697.4	1,067.1	1,188.0	1,183.8
واردات خدمات*	126.6	30.5	32.2	29.6	26.7	119.0	36.9	38.6	38.3
صادرات سلع	745.7	188.2	192.4	186.5	215.3	782.4	195.8	217.1	199.1
صادرات خدمات*	159.0	35.6	41.7	39.2	41.3	157.8	34.8	39.1	36.1

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عامي 2011 و2012 معدلة .

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج) بلغ في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 299 مليون دولار (أنظر الجدول 7-2). ويمثل هذا 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية. انخفض العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث بشكل ملحوظ عن الربع السابق بمقدار 296.8 مليون دولار، وبنسبة اكبر مقارنة بالربع المناظر. ويعزى هذا إلى الارتفاع الملحوظ في ميزان التحويلات الجارية، وبشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المقبوضة من الخارج لصالح الحكومة (معظمها من مساعدات الدول المانحة). كذلك طرأت زيادة على ميزان الدخل بلغت نحو 30 مليون دولار خلال الربع الثالث، جاء معظمها من الارتفاع في دخل العمال الفلسطينيين في الخارج، والذي وصل إلى 337.7 مليون دولار.

تم تمويل عجز الميزان الجاري في الربع الثالث 2013 من الفائض في صافي الحساب الرأسمالي والمالي (235.7 مليون دولار). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 63.2 مليون دولار.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي 2011- 2013 (أرقام محدثه)

مليون دولار

	2011	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-4,729.5**	**-1,316.2**	**-1,270.7**	**-5,266.5**	**-1203.2**	**-1326.7**	**-4.9413**
- صافي السلع	**-626.0,4**	-1,232.0	-1,159.3	**-4,884.0**	**-1106.1**	**-1226.9**	**-6.44-12**
- صافي الخدمات	**-103.6**	-84.2	-111.4	**-382.5**	**-97.1**	**-99.8**	**-100.3**
2. ميزان الدخل	**1,217.2**	**279.1**	**273.6**	**1,072.4**	**292.9**	**310.5**	**340.8**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	**1,258.9**	269.4	258.4	**1,051.2**	**292.5**	**306.7**	**337.7**
- دخل استثمار مقبوض من الخارج	**99.3**	32.1	29.8	**122.8**	**28.6**	**30.2**	**33.9**
- الدخل المدفوع للخارج	**140.9**	22.4	14.7	101.7	**28.6**	**26.4**	**30.8**
3. ميزان تحويلات الجارية	**1,319.8**	**364.5**	**339.1**	**1,379.4**	**670.1**	**420.5**	**705.2**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (حكومة)	**750.5**	129.2	69.2	520.2	**314.1**	**134.1**	**402.2**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (خاص)	**1,226.4**	308.8	323.2	1,129.4	**393.1**	**326.1**	**344.3**
- تحويلات مدفوعة الى ا لخارج	**657.1**	73.5	53.3	270.2	**37.1**	**39.7**	**41.3**
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-2,192.6**	**-672.6**	**-658.1**	**-2,814.8**	**-240.2**	**-595.7**	**-298.9**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**2,155.7**	**614.1**	**633.9**	**2,832.0**	**191.9**	**646.8**	**235.7**
- صافي التحويلات الرأسمالية	**536.2**	81.4	65.1	297.9	**144.2**	**59.1**	**59.7**
- صافي الحساب المالي	**1,619.5**	**532.7**	**568.9**	**2,534.1**	**47.7**	**587.7**	**176.0**
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**605.2**	**69.3**	**42.7**	**246.1**	**71.3**	**13.2**	**34.2**
- صافي استثمار الحافظة	**-69.5**	**22.6**	**2.6**	**44.0**	**-72.1**	**-38.0**	**-24.9**
- صافي الاستثمارات أخرى	**1,050.2**	**478.0**	**521.8**	**2,410.0**	**69.3**	**595.1**	**133.9**
- التغير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع	**33.7**	**-37.2**	**1.7**	-166.0	**-20.8**	**17.4**	**32.8**
6. صافي السهو والخطأ	**36.9**	**58.4**	**24.2**	**17.2-**	**48.3**	**-51.1**	**63.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2013. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني السنوي والربعي.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً التجارة بالخدمات المسجلة في الميزان التجاري هي مع إسرائيل فقط ، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات مع مختلف الأطراف.

7-3 الأرصدة والاستثمارات الدولية والدين الخارجي 2012 [48]

يعرف وضع الاستثمار والأرصدة الدولية بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة واستثمارات المقيمين (في فلسطين من الأفراد والشركات والحكومة) في العالم الخارجي، وهو ما يدعى بالأصول من جهة، وأرصدة واستثمارات غير المقيمين في فلسطين وهو ما يدعى بالخصوم من جهة أخرى.

تشير النتائج الأولية إلى أن صافي هذا الميزان في العام 2012 بلغ حوالي 667 مليون دولار. أي أن الاقتصاد الفلسطيني استثمر/أودع في الخارج مبالغ تفوق استثمار/ودائع الأجانب في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار 667 مليون دولار في العام 2012. وهذا الرصيد يقل بنسبة 7.4% عن رصيد العام السابق عليه (أنظر جدول 7-3)

بلغ إجمالي الأصول (أي استثمارات وإيداعات المقيمين في فلسطين في خارج فلسطين) 5,262 مليون دولار. وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من 60%) على شكل ودائع في الخارج من المصارف المحلية والأجنبية، يضاف إلى ذلك ما نسبته 13% على شكل أصول احتياطية. في الواقع شكلت الودائع في الخارج للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نسبة 71% من إجمالي الأصول الخارجية في العام 2012، في حين لم تتجاوز الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج نسبة 5% من الإجمالي.

[48] لا تتوفر بيانات ربعية عن الأرصدة والاستثمارات الدولية لذلك نسجل هنا البيانات السنوية فقط.

جدول 7-3: الأرصدة الدولية في نهاية عام 2010 - 2012

القيمة بالمليون دولار

القطاع / الرصيد	السنة		
	2010	2011	2012
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	**286,1**	**721**	**667**
مجموع الأصول	**424,5**	**5,233**	**5,262**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	241	192	**232**
استثمارات الحافظة في الخارج	806	1,147	**1,030**
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	846,3	3,397	**3,336**
منها: عملة وودائع	*671,3*	*3,326*	**3,234**
الأصول الاحتياطية	531	497	**664**
مجموع الخصوم	**138**	**4512**	**4,595**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,177	2,328	**2,336**
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	611	611	**676**
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	350,1	1,573	**1,583**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

الدين الخارجي

يعرف الدين الخارجي بأنه سجل لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين. بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,601 مليون دولار، وشكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%، والدين على القطاعات الأخرى (الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية) الفلسطينية 2.7% في العام 2012 عنه في العام 2011. (أنظر جدول 7-4).

جدول 7-4: إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين، في نهاية عام 2011-2012

القيمة بالمليون دولار

القطاع الاقتصادي	الرصيد نهاية عام 2011	الرصيد نهاية عام 2012
الحكومة العامة	**1114**	**1097**
قصير الأجل	64	85
طويل الأجل	1050	1012
السلطات النقدية	**0**	**0**
قصير الأجل	0	0
طويل الأجل	0	0
البنوك	**359**	**443**
قصير الأجل	359	443
طويل الأجل	0	0
القطاعات الأخرى	**100**	**43**
قصير الأجل	6	7
طويل الأجل	94	36
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة والمنتسبة)	**24**	**18**
خصوم الدين لمؤسسات منتسبة	*0*	0
خصوم الدين لمستثمرين مباشرين	*24*	18
إجمالي رصيد الدين الخارجي	**1597**	**1601**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

صندوق 10: العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي

قام مركز الأبحاث في "بنك إسرائيل"، البنك المركزي الإسرائيلي، قبل بضعة سنوات بنشر دراسة مهمة بعنوان "فترات النمو المستمر وأداء السياسة الاقتصادية الكلية في إسرائيل"[49]. ولقد عادت الدراسة إلى الواجهة مؤخراً نظراً لأن أحد الذين شاركوا في وضعها، كارنيت فلوج، أصبحت الحاكم الجديد لبنك إسرائيل عقب استقالة الحاكم السابق، ستانلي فيشر.

تهدف الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1960–2006 وذلك للإجابة على سؤال أساسي: هل كانت تحولات النمو التي شهدها الاقتصاد خلال فترات معينة نتيجة لعوامل برانية (exogenous) خارج سيطرة السياسة والسياسيين أم نتيجة لصواب السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو) التي طبقتها الحكومة؟

بدأت الدراسة بتقسيم التاريخ الاقتصادي لإسرائيل إلى فترات من ثلاثة أنواع: فترات النمو المستمر (persistent)، فترات النمو العادي، وفترات الكساد (recession). عرّفت الدراسة فترة النمو المستمر بأنها الفترة التي يطرأ فيها نمو موجب في قطاع الأعمال في كل ربع من أرباع السنة خلال خمس سنوات متواصلة (مع السماح بعدم حدوث هذا خلال ربع واحد). هذا إلى جانب أن يطرأ نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% أو أكثر. أما فترات النمو العادي فهي فترات تمتاز بنمو مرتفع في الناتج المحلي للفرد ولكن خلال فترة قصيرة. وفترات الكساد هي فترات النمو المتهاود أو السلبي في الناتج المحلي للفرد.
يعرض الجدول 1، توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل بين الفترات الثلاث.

جدول 1: توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل بين فترات النمو المستمر و النمو العادي والركود

الفترة	الفترة الزمنية	طول الفترة (شهر)	صفة الفترة	نمو الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي للفرد	الإنتاجية الصناعية
اقتصاد ناشئ	1965.6–1960.1	66	نمو مستمر	9.7	5.6	1.1
فترة استنزاف الهجرة	1967.6–1965.7	24	ركود	0.0	−3.2	0.5
ما بعد حرب الأيام الستة	1972.12–1967.7	66	نمو مستمر	13.5	9.9	0.1
ما بعد حرب "يوم الغفران"	1976.12–1973.1	36	ركود	3.5	0.8	−0.5
فترة "ارليتشز" (وزير المالية آنذاك)	1979.4–1977.1	28	نمو	4.5	2.1	0.3
فترة "هوروتز" (وزير المالية آنذاك)	1980.7–1976.5	14	ركود	2.9	0.5	−1.5
فترة "اريدور" (وزير المالية آنذاك)	1983.9–1980.8	37	نمو	3	1.1	−0.3
فترة أزمة المصارف	1985.10–1983.10	24	ركود	5.2	3.6	0.3
فترة الإصلاح	1987.8–1985.11	21	نمو	4.8	3.2	1.5
فترة ما بعد الإصلاح	1989.12–1987.9	27	نمو	2	0.2	0.8
فترة الهجرة من روسيا	1996.9–1990.1	69	نمو مستمر	6.8	3.1	0.4
استنزاف الهجرة+السياسة الانكماشية	1999.7–1996.10	33	ركود	3.7	1.2	0.6
فترة ثورة التكنولوجيا الرفيعة	2000.9–1999.8	13	نمو	9.2	6.3	4.0
فترة الانتفاضة الثانية	2003.3–2000.10	29	ركود	−1.1	−3.3	−1.5
فترة تسارع التجارة العالمية	2006.12–2003.6	42	نمو مستمر(؟)	5	3.2	1.0
فترات النمو				**7.1**	**4.9**	**1.0**
فترات الركود				**2.3**	**−0.3**	**−0.2**

المصدر: Bank of Israel (2007). Persistent Growth Episodes and Macroeconomics Policy Performance in Israel

قراءة هذا الجدول تدلل على أن إسرائيل لم تشهد سوى 3 فترات من "النمو المستمر" خلال تاريخها، وأن فترتين من هذه الفترات كانتا في الستينات من القرن الماضي عندما كانت الدولة ما تزال قيد النشوء. أما الثالثة فلقد حصلت في التسعينات أثر موجات الهجرة الواسعة من الاتحاد السوفياتي. ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط النمو للفرد خلال الفترة الثالثة (3.1%) كان أقل بشكل ملحوظ من النمو في الفترتين السابقتين في الستينات. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن فترات "النمو العادي" في إسرائيل بعد العام 1973 كانت نادرة وقصيرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي استمر 13 شهراً منذ شهر آب 1999 والذي تبعه هبوط حاد نتيجة لانفجار فقاعة التكنولوجيا المتطورة واندلاع الانتفاضة الثانية.

[49] Karnit Flug and Michel Strawczynski (2007): Persistent Growth Episodes and Macroeconomic Policy Performance in Israel. Researcd Department, Discussion Paper No. 2007-08. Bank of Israel.
http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/papers/dp0708e.pdf

بعد توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل على الفترات الثلاث تسعى الدراسة إلى تحديد الأسباب وراء الأداء المتباين خلال الفترات المختلفة: هل السبب هو العوامل الخارجية أم السياسات الداخلية؟ تأخذ الدراسة في الاعتبار أربعة متغيرات مستقلة، ثلاثة منها متغيرات برانية ومتغير سياساتي (policy variable) واحد. المتغيرات الثلاثة هي عوامل خارجية يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء الاقتصادي: ازدهار أو انكماش التجارة الدولية، التدفق السنوي للمهاجرين وأخيراً الوضع الأمني العام. أما العامل السياساتي الداخلي فهو "كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي". وتقيم الدراسة هذا المؤشر عبر حساب المتوسط المرجح لخمسة متغيرات: فائض الموازنة الحكومية، معدل التضخم بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات ترتبط بدرجة ابتعاد سعر صرف العملة عن مستواه التوازني. يسجل الجدول 2 تطور متوسط قيم المتغيرات التفسيرية المستقلة خلال فترات النمو المختلفة في الاقتصاد الإسرائيلي.

تطبق الدراسة نموذج خطي لتقدير احتمالية ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة الاربعة على الأداء الاقتصادي في كل فترة من الفترات وتوصلت الى التالي:

- ✧ أن العوامل الرئيسية التي حكمت أداء الاقتصاد الإسرائيلي كانت عوامل برانية خارجية، مثل ازدهار التجارة العالمية والأوضاع الأمنية. أما العوامل السياساتية، مثل الإدارة الاقتصادية الماكرو والاستثمار العام والضرائب فإن دورها كان أضعف في تفسير النمو.
- ✧ أن فترات النمو في إسرائيل تولدت من عوامل على جانب الطلب (التجارة الدولية والوضع الأمني) وجانب (الاستثمار الحكومي وخبرات المهاجرين بعد اندماجهم).

جدول 2: تطور قيم المتغيرات التفسيرية خلال الفترات الاقتصادية المختلفة

المتغيرات البرانية				المتغيرات السياساتية		
الفترة	صفة الفترة	الأحداث الأمنية	الهجرة (% من السكان)	تبدل التجارة الدولية (%)	معدل التضخم (نسبة مئوية)	فائض الموازنة (% من ن. م. إ)
اقتصاد ناشئ	نمو مستمر		0.5	9.7	7.4	5.0
فترة استنزاف الهجرة	ركود	حرب الستة أيام	0.2	7.6	4.6	0.0
ما بعد حرب الأيام الستة	نمو مستمر		0.3	13.3	7.7	−8.3
ما بعد حرب "يوم الغفران"	ركود	حرب يوم الغفران	0.2	7.8	38.0	−15.8
فترة "ارليتشز" (وزير المالية آنذاك)	نمو		0.2	5.8	49.5	−15.1
فترة "هوروتز" (وزير المالية آنذاك)	ركود		0.2	6.6	128.6	−10.8
فترة "اريدور" (وزير المالية آنذاك)	نمو	حرب لبنان الأولى	0.1	0.4	124.3	−11.7
فترة أزمة المصارف	ركود		0.1	6.9	390.6	−7.2
فترة الإصلاح	نمو		0.1	8.8	19.3	2.0
فترة ما بعد الإصلاح	نمو	الانتفاضة الأولى	0.1	9.3	18.7	−3.3
فترة الهجرة من روسيا	نمو مستمر		0.5	8.7	13.0	−4.2
استنزاف الهجرة+السياسة الانكماشية	ركود		0.3	10.6	6.5	−4.5
فترة ثورة التكنولوجيا المتقدمة	نمو		0.3	13.7	1.1	−3.0
فترة الانتفاضة	ركود	الانتفاضة الثانية	0.1	4.9	3.0	−4.6
فترة تسارع التجارة العالمية	نمو مستمر؟	حرب لبنان الثانية	0.1	9.3	0.6	−3.6
فترات النمو			**0.3**	**8.8**	**27.9**	**−4.9**
فترات الركود			**0.2**	**7.6**	**84.4**	**−6.6**

المصدر: Bank of Israel (2007). Persistent Growth Episodes and Macroeconomics Policy Performance in Israel

- ✧ وللتأكيد على أهمية العوامل البرانية، عوامل الطلب، على النمو الاقتصادي توصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل تفسر نحو ثلثي أسباب الانتقال من فترة الركود في نهاية القرن الماضي إلى فترة النمو المستمر خلال (2003–2006)، أي أن العوامل السياساتية (السياسية الاقتصادية الصائبة) ليست مسؤولة سوى عن ثلث المسببات وراء التحول من الركود الاقتصادي إلى النمو.[50]

[50] تشير مقالة وضعها الباحث الإسرائيلي "اساف اورون" إلى أن تأكيد الدراسة على أن العوامل الخارجية، وليس السياسات النيوليبرالية المتشددة التي طبقها نانتياهو أثناء تسلمه لوزارة المالية (2003–2006)، هي التي كانت وراء تجاوز إسرائيل لواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي شهدتها في تاريخها (2001–2003) تفسر السبب وراء معارضة رئيس الوزراء الشديدة لتسمية السيدة فلوج، التي شاركت في وضع الدراسة، كحاكمة لبنك إسرائيل. ولكن معارضة نانتياهو فشلت بسبب العقبات التي حالت دون تنصيب المرشحين الآخرين الذين اقترحهم أنظر:
http://972mag.com/whats-behind-israels-biggest-economic-boom-the-occupation/81038/

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2012

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)													
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644
الحسابات القومية (مليون دولار) **(بالاسعار الثابتة، سنة الاساس 2004)**													
الناتج المحلي الاجمالي*	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
ن.م.ج للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
الإنفاق الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
الإنفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
صافي الميزان التجاري السلعي	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
الواردات السلعية	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
الصادرات السلعية	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
صافي الميزان التجاري الخدمي	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
الواردات الخدمية	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
الصادرات الخدمية	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
	الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43
معدل التضخم (%)**	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
	سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23
الأوضاع الاجتماعية													
نسبة الفقر (%) ***	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	25.8	
نسبة الفقر المدقع (%)***	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	12.9	
المالية العامة (مليون دولار)													
صافي الإيرادات المحلية	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176	2,240
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296	211
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
القطاع المصرفي (مليون دولار)													
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

*** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.